

مبدأ الفصل الحزبي بين السلطات العامة في الدولة

The principle of partisan separation of public powers in the state

د. خالد محمد عدنان المقداد

Khaled M.A Al mikdad

رئيس قسم القانون العام – كلية الحقوق والعلوم الإنسانية – جامعة القلمون الخاصة

Head of the Public Law Department – Faculty of Law and
Humanities – University of Kalamoon

الملخص

استطاعت الأحزاب السياسية – بعد سيطرتها على السلطات العامة في الدولة – أن توجد أحكاماً فعلية لتنظيم هذه السلطات. فبعد أن كان يقوم نظام الفصل بين السلطات على تقسيمها على أساس الوظيفة التي تقوم بها إلى: تشريعية وتنفيذية وقضائية، أصبح يقوم هذا المبدأ وفق المفهوم الحزبي على تقسيم سلطات الدولة إلى أغلبية وأقلية، أو بعبارة أخرى أصبح مبدأ الفصل بين

السلطات يقوم على توزيع سلطات الدولة على أساس الجهة التي تقوم بممارستها إلى حكومة ومعارضة.

ويؤثر على هذه المفاهيم التي أوجدتها الأحزاب السياسية درجة جمود الأحزاب أو مرونتها، فحيث كانت الأحزاب الجامدة؛ وجدت القواعد الحزبية لتنظيم السلطات العامة البيئة المناسبة للتطبيق. وحيث وجدت الأحزاب المرنة أو قليلة الانضباط؛ خفّت حدة تطبيق التنظيم الحزبي للسلطات العامة في الدولة.

وعليه: أدّت الأحزاب السياسية إلى تبديل مفهوم مبدأ الفصل بين السلطات العامة في الدولة، فبدل أن تقوم السلطة التشريعية بمهمة الرقابة على السلطة التنفيذية، أصبحت أحزاب المعارضة هي التي تتولى الرقابة على الحزب الحاكم، حيث لم تعد تقتصر مهمة المعارضة على مجرد المعارضة فحسب، بل أصبحت الأداة التي تستطيع - من خلال حسن الأداء - أن تخلق جواً من الرأي العام في البلاد يلزم الحكومة حدّها.

الأحزاب السياسية - الحكومة - المعارضة - فصل السلطات

Abstract

After gaining control over the state's public authorities, political parties introduced practical mechanisms for their organization. Traditionally, the separation of powers was based on a functional division into legislative, executive, and judicial branches. Under the partisan framework, however, this principle shifted toward dividing state powers between a majority and a minority—effectively, government and opposition.

The application of these partisan arrangements depends largely on the rigidity or flexibility of political parties. In systems dominated by rigid parties, partisan rules for organizing public authorities have found a favorable environment for implementation. In contrast, where parties are more flexible or less disciplined, the influence of such partisan structuring has weakened.

This transformation has altered the essence of the separation of powers. The legislative authority no longer serves as the primary check on the executive; instead, opposition parties have assumed the oversight role over the ruling party. Opposition, therefore, is no longer confined to mere dissent but has evolved into an active political instrument. Through effective performance, it can shape public opinion and exert significant pressure on the government, compelling it to adhere to constitutional and political boundaries. In this way, political parties have redefined

institutional relationships and shifted the balance within the state's governance framework.

Political parties, government, opposition, separation of powers

مقدمة

يُعد مبدأ الفصل بين السلطات Separation of Powers إحدى الركائز الأساسية التي تستند إليها فكرة الدولة القانونية، كما أنه إحدى ضمانات الحرية في الدولة الديمقراطية الحديثة، وأهم ركيزة من ركائز استقلال السلطات بعضها عن بعض، فعندما تستقل كل سلطة عن الأخرى فإن ذلك يعني أن تمارس نشاطها بمعزلٍ عن تأثير السلطة الأخرى.

وقد تطور مفهوم هذا المبدأ في العصر الحديث، حيث جوهه عدم تركيز السلطات في يد واحدة، أو هيئة واحدة، بل يجب توزيعها وتقسيمها بين هيئات مختلفة، واستقر العمل بهذه القواعد في الدساتير.

وقد اختلفت الدساتير في كيفية تفسير مبدأ الفصل بين السلطات، فنتج عن ذلك اختلاف الأنظمة السياسية بين النظام البرلماني القائم على الفصل المرن بين السلطات مع التعاون والتوازن بينها، من خلال منح كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية سلطة رقابية على السلطة الأخرى. وبين النظام الرئاسي القائم على الفصل شبه الجامد بين السلطات، والذي يحقق التوازن بينها من خلال عدم السماح لأي سلطة من التدخل في شؤون الأخرى.

وفي سبيل ممارسة الشعب للسلطة العامة، تُعد الديمقراطية النيابية Representative Democracy الطريقة المثلى لتحقيق سيادة الشعب، نظراً لصعوبة تطبيق الديمقراطية المباشرة. وفي إطار هذه الممارسة؛ يمكن القول اليوم إنَّ النظام النيابي - سواء أكان برلمانياً أم رئاسياً -

يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأحزاب السياسية، حتى أنه قيل إنَّ النظام النيابي لا يمكن تطبيقه من دون أحزاب سياسية. حيث أصبح الناخب يذهب إلى صناديق الاقتراع لاختيار عضو البرلمان على أساس معتقدات سياسية معينة، يلتزم المرشح بتنفيذها إذا قُدِّر له النجاح. ولمَّا كانت السياسة تهم الشعب في مجموعه، فإنَّها لم تعد عملاً فردياً يصوره كل مرشَّح من وجهة نظره الخاصة، وإنَّما غدت السياسة عملاً جماعياً، تؤمن به وتدافع عنه جماعات منظمة هي الأحزاب السياسية. وهذه الأحزاب تعلن فلسفات معينة، وتشرحها للجماهير بوسائلها الخاصة، وتجمع الناخبين حولها تمهيداً للظفر بأصواتها، فإذا ما تحقق لها ذلك، كان في وسعها تنفيذ فلسفتها أو برامجها تشريعياً وتنفيذياً. وهذا يعني أنَّ أساس الديمقراطية النيابية هو وجود أحزاب سياسية، ووجود انتخابات حرة ونزيهة وعادلة في مدد منتظمة، تتنافس فيها تلك الأحزاب بأساليبها ومناهجها على أصوات الناخبين، ووجود إقرار بنتائج تلك الانتخابات.

ففي النظام البرلماني، يتولى الحزب الفائز في الانتخابات التشريعية تشكيل الحكومة. وفي النظام الرئاسي تعمل الأغلبية البرلمانية على دعم رئيس الدولة عند اشتراكها معه في الانتماء الحزبي. ويترتب على ذلك اجتماع السلطتين التشريعية والتنفيذية بيد الحزب الفائز في الانتخابات.

إشكالية البحث:

أصبحت السلطتان التشريعية والتنفيذية - مع ظهور الأحزاب السياسية في الحياة الدستورية، وسعيها الدائم للوصول إلى السلطة - الساحة الرئيسية للصراع الحزبي، الأمر الذي أدى إلى سيطرة الأحزاب السياسية على هاتين السلطتين، وترتب على ذلك تركيز السلطات في يد الحزب الحاكم، فهل أدى تركيز هاتين السلطتين بيد هذا الحزب إلى الطغيان وضياع حقوق الأفراد؟ وإلى أي مدى يتوافق النظام الحزبي مع مبدأ الفصل بين السلطات؟ ما دام أنَّ البعض يقول إنَّ النظام الحزبي يُجرِّد مبدأ

الفصل بين السلطات من محتواه ويجعله مجرد مبدأ نظري. هذه الإشكالية هي التي سوف نحاول بحثها في دراستنا هذه.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في مبدأ الفصل الحزبي بين السلطات من ارتباطه بأحد أهم المبادئ الدستورية التي سار عليها التنظيم الدستوري الحديث وأبرزها، وهو مبدأ الفصل بين السلطات. حيث يُعدّ عدم تطبيق هذا المبدأ دليلاً على انتفاء النظام الدستوري في الدولة، حتى وإن كان لها دستوراً مكتوباً ينظم عمل سلطاتها واختصاصاتها. هذا من جهة.

ومن جهة ثانية؛ تُعدّ الأحزاب السياسية عصب الحياة السياسية، والمُعبر الأول عن آراء المواطنين وتوجهاتهم، حيث أصبحت الأحزاب المحرك الرئيس للسلطات العامة في الدولة.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى إظهار الآتي:

- النتائج التي ترتبت على سيطرة الأحزاب السياسية على السلطتين التشريعية والتنفيذية.
- العوامل التي تساعد على التخفيف من حدة السيطرة الحزبية على سلطات الدولة.
- تفسير مبدأ الفصل بين السلطات العامة في الدولة في ضوء السيطرة الحزبية على هذه السلطات.

منهجية البحث:

في سبيل إحاطتنا لمفهوم مبدأ الفصل الحزبي بين السلطات فإننا سوف نتبع المنهج المقارن من خلال حصر دراستنا في كل من فرنسا وفق دستور عام 1958م، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية وفق دستور عام 1787م. إضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال

عرض بعض النصوص الدستورية والقانونية ذات الصلة، ومحاولة التعرف على أحكامها. والمنهج الاستقرائي في محاولة للوصول إلى معرفة أبعاد دور الأحزاب السياسية في الأنظمة السياسية المعاصرة وتأثير ذلك على مبدأ الفصل بين السلطات.

خطة البحث:

تقوم خطة الدراسة على تقسيم الدراسة إلى مبحثين وفق الآتي:

المبحث الأول: ماهية مبدأ الفصل الحزبي بين السلطات العامة في الدولة

المطلب الأول: تعريف مبدأ الفصل الحزبي بين السلطات العامة في الدولة

المطلب الثاني: مضمون مبدأ الفصل الحزبي بين السلطات العامة في الدولة

المبحث الثاني: دور الانضباط الحزبي في تفعيل مبدأ الفصل الحزبي بين السلطات العامة في الدولة

المطلب الأول: الانضباط الحزبي الصارم "المملكة المتحدة"

المطلب الثاني: الانضباط الحزبي المرن (الولايات المتحدة الأمريكية)

المبحث الأول: ماهية مبدأ الفصل الحزبي بين السلطات العامة في الدولة:

نعتقد أنَّ المفهوم الحزبي لمبدأ الفصل بين السلطات هو المرحلة الثالثة من تطور هذا المبدأ، حيث تتمثل المرحلة الأولى؛ بظهور مبدأ الفصل في أفكار الفقيه /مونتسكيو/، أمَّا المرحلة الثانية؛ فهي التطبيق العملي لهذا المبدأ، والذي تتمثل بالفصل المرن والفصل الجامد بين السلطات، وتتمثل المرحلة الثالثة؛ بمبدأ الفصل الحزبي بين السلطات العامة في الدولة.

وعليه، فإننا سنحاول بيان تعريف مبدأ الفصل الحزبي بين السلطات العامة في الدولة، كما سنحاول بيان مضمون هذا المبدأ من وجهة نظرنا، وذلك في مطلبين اثنين على التوالي.

المطلب الأول: تعريف مبدأ الفصل الحزبي بين السلطات العامة في الدولة:

ينصرف معنى الفصل بين السلطات إلى عدم تركيز السلطات الثلاث - التشريعية والتنفيذية والقضائية - في يد شخص أو هيئة واحدة، وإنما توزيعها بين هيئات متعددة، فيختص البرلمان بسن القوانين، وإقرار الموازنة العامة للدولة، وإقرار المعاهدات المعروضة عليه من قبل السلطة التنفيذية. وتمارس السلطة التنفيذية مهمة تنفيذ القوانين، وإصدار اللوائح والأنظمة التي من شأنها وضع القوانين موضع التنفيذ. وتتفرد السلطة القضائية بصلاحيات فض المنازعات بين الأفراد أو بينهم وبين الإدارة، هذا إضافة إلى الفصل في منازعات القوانين⁽¹⁾.

ولعل النتيجة الأهم التي ترتبت على مبدأ الفصل بين السلطات؛ هي رقابة كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية للأخرى⁽²⁾، وبناءً على هذا، تملك كل سلطة ما يمكنها من الوسائل في سبيل بسط رقابتها على السلطة الأخرى⁽³⁾.

ففي النظام البرلماني؛ تحتاج الحكومة إلى ثقة البرلمان للاستمرار في منصبها وأداء واجباتها. وفي النظام الرئاسي، يستطيع البرلمان استخدام الاتهام الجنائي أو رفض الاعتمادات المالية التي يطلبها الرئيس من أجل الضغط على رئيس الدولة في سبيل اتباع سياسة معينة.

(1) د. علي يوسف الشكري، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004م، ص: 185.

(2) د. يوسف شباط، د. فيصل كلثوم، د. أحمد إسماعيل، د. نجم الأحمد، القانون الدستوري، مطبوعات مركز التعليم المفتوح، دمشق، 2004م، ص: 373.

(3) راجع: د. حسن مصطفى البحري، الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كضمان لنفاذ القاعدة الدستورية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس - كلية الحقوق، 2006م.

ولكنّ ظهور الأحزاب السياسية، وسيطرتها على السلطات العامة في الدولة، أدى إلى تبدّل العلاقات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية⁽⁴⁾، أو بعبارة أخرى أدى إلى تغيير قواعد مبدأ الفصل بين السلطات.

فطالما أنّ الحكومة تنتمي إلى الأغلبية البرلمانية - سواءً في نظام الثنائية الحزبية أم التعددية - فإنّ هذه الأخيرة لن تلجأ إلى إضعاف مركز الحكومة التي تشترك معها في الانتماء الحزبي⁽⁵⁾، حيث تعمل الأغلبية البرلمانية على تعطيل الهدف من الرقابة البرلمانية، وتستعمل وسائل هذه الرقابة لتقوية مركز الحكومة، وإظهارها بمظهر الملتزم أمام البرلمان.

ولذلك انتقلت مهمة الرقابة على أعمال الحكومة من السلطة التشريعية إلى الحزب أو الأحزاب المعارضة، بحيث أصبحت هذه الأخيرة تهدف من رقابتها إلى إضعاف مركز الحكومة، وتمهيد الطريق أمامها للوصول إلى السلطة.

وترتب على ذلك أنّ القاعدة الكلاسيكية التي تقول "تحجب عني الثقة إذاً أحلُك"، والتي تفترض إقامة المساواة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، لا يُعمل بها في ظل نظام برلماني تنبثق فيه الحكومة عن الأغلبية البرلمانية⁽⁶⁾.

وعليه، فإنّ قواعد الرقابة التقليدية التي نادى بها مبدأ الفصل بين السلطات قد تمّ تبديلها في ظل مبدأ الفصل الحزبي بين السلطات العامة في الدولة.

(4) موريس ديفرجيه، المؤسسات الدستورية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة: د. جورج سعد، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1992م، ص: 128.

(5) د. محمد رضا بن حماد، المبادئ الأساسية للقانون الدستوري والأنظمة السياسية، مركز النشر الجامعي، تونس، 2006م، ص: 395.

(6) د. إسماعيل الغزال، الدساتير والمؤسسات السياسية، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، ص: 177.

بناءً على ما سبق، فإننا نعتقد أنَّ مبدأ الفصل الحزبي بين السلطات العامة في الدولة يمكن أن يُعرَّف من وجهة نظرنا بأنه: "ذلك المبدأ الذي يستهدف الفصل بين سلطة الحكومة من جهة، وبين سلطة المعارضة من جهة ثانية".

وسوف نحاول بيان مضمون هذا المبدأ في المطلب الآتي.

المطلب الثاني: مضمون مبدأ الفصل الحزبي بين السلطات العامة في الدولة:

بعد سيطرة الأحزاب السياسية على السلطات العامة في الدولة، أصبحت درجة الفصل بين السلطات ترتبط بالأحزاب السياسية أكثر من ارتباطها بالقواعد التي تنص عليها الدساتير⁽⁷⁾، وقد نجم عن ذلك - من وجهة نظرنا - عدداً من النتائج تتمثل في الآتي:

- 1- تقسيم سلطات الدولة إلى حكومة ومعارضة.
 - 2- تركيز سلطات الدولة في يد الحزب الحاكم.
 - 3- تحويل النظام الدستوري البرلماني المتطور إلى نظام رئاسي.
- وسوف نحاول دراسة هذه النتائج تباعاً في الفروع الآتية.

الفرع الأول - تقسيم سلطات الدولة إلى حكومة ومعارضة:

وفقاً لمبدأ "اختيار رئيس الحكومة من حزب الأغلبية" انقسمت الأحزاب السياسية المشكّلة للبرلمان إلى: الأغلبية البرلمانية المؤيدة للحكومة، وإلى المعارضة المتربصة بالحكومة.

ففي المملكة المتحدة؛ نجد أنَّ الحزب الذي يفوز بغالبية المقاعد في الانتخابات التشريعية هو الذي يشكّل الحكومة عادة، ويصبح رئيس هذا الحزب هو رئيس الحكومة. أمّا حزب الأقلية فيُشكّل

(7) مورييس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة: علي مقلد، عبد المحسن سعد، مطبوعات الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2011م، ص: 393.

المعارضة، وهي تُعرَف باسم "معارضة جلالة الملك أو الملكة Her/his Majesty's Opposition"⁽⁸⁾.

وتتملك المعارضة⁽⁹⁾ في المملكة المتحدة حكومة خاصة بها تسمى "حكومة الظل The Shadow Cabinet"، يرأسها زعيم المعارضة، والذي هو زعيم الحزب المعارض في برلمان المملكة المتحدة، حيث يُعدّ مسؤولاً رسمياً، ويتقاضى مخصصات حكومية سنوية.

وتتكون حكومة المعارضة من ناطقين باسم الحزب المعارض في مختلف المجالات: الخارجية، الداخلية، التعليم... ويقوم هؤلاء بمتابعة سياسة الحكومة وانتقادها والتعبير عن رأي الحزب المعارض في مختلف المجالات، كلاً في إطار اختصاصه. ولأنّ زعيم الحزب المعارض هو الذي يختار أعضاء حكومة الظل، فإنّه كثيراً ما يحتفظ هؤلاء بحقائبهم عند استلام المعارضة زمام الحكم إثر انتخابات نيابية جديدة⁽¹⁰⁾.

وتمارس المعارضة رقابتها على الحكومة في المملكة المتحدة من خلال ما يُخصّص لها من وقت في أثناء الجلسات البرلمانية، حيث يُحدّد لها عملياً ثلث الوقت المخصص للأعمال البرلمانية، وهي تستعمله من أجل توجيه المناقشات حول المواضيع التي تختارها. وهذه الأوقات المخصصة للمعارضة تكون محددة بشكل مسبق لافتتاح الدورة البرلمانية⁽¹¹⁾. وتُعدّ هذه الأوقات أداة مفيدة للمعارضة تستعملها للفت الأنظار إلى الاتجاهات التي تسير فيها الحكومة⁽¹²⁾. حيث يحق لكل

(8) د. نعمان أحمد الخطيب، **الوجيز في النظم السياسية**، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة، عمّان، 1999م، ص: 426.

(9) يقتصر حديثنا في هذه الفقرة على المعارضة، لأننا سوف نتناول الحديث عن مركز الحكومة وفق مبدأ الفصل الحزبي بين السلطات العامة في الدولة في الفقرة التالية.

(10) محمد علي الحسيني، **المصطلحات والتعابير السياسية**، الطبعة الأولى، دار المحجة البيضاء، بيروت، 2014م، ص: 58.

د. حسن سيد أحمد إسماعيل، **النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977م، ص: 105.

(11) حسن فهد عيسى، **دور الأحزاب ونظم الانتخاب في الاستقرار الحكومي**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق – جامعة دمشق، 2016م، ص: 195.

(12) أحمد عادل، **الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1992م، ص: 177.

عضو من أعضاء المعارضة توجيه سؤاليين شفهييين إلى الحكومة في كل جلسة لمجلس العموم، كما له الحق في أن يتقدم بأي عدد من الأسئلة المكتوبة. كما للمعارضة أن تطلب إجراء مناقشة حول أي موضوع عام ترى أنه مهم ومستعجل شريطة أن تقنع رئيس المجلس بذلك وأن يكون اقتراحها في هذا الخصوص مؤيداً بوساطة /40/ عضواً على الأقل، وللمعارضة كذلك حق الرد على خطاب العرش الذي يتلى عند افتتاح كل دورة برلمانية⁽¹³⁾.

ولعل الوسيلة التي سمحت للمعارضة تعزيز رقابتها على الحكومة من خلال مناقشات مجلس العموم؛ هي أن مناقشات هذا المجلس لا تتم بشكل سري، فهذه الجلسات تحظى بأهمية كبيرة لأنها تكون موضع اهتمام وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة، فالمهم منها يُنقل مباشرة عبر الراديو والتلفزيون، ما يسمح للرأي العام بالاطلاع الدائم والمستمر على طروحات وبرامج المعارضة. وفي هذا الإطار تلتزم قنوات التلفزيون العامة والخاصة بالوقوف موقف الحياد المطلق بين الحكومة والمعارضة، وتخصيص الوقت المناسب للمعارضة للرد على الحكومة، فكل مقابلة مع أحد أعضاء الحكومة تُعطي الحق للمعارضة بالرد في اليوم التالي بوقت مماثل لذلك الذي حُصص للمقابلة الحكومية⁽¹⁴⁾.

وهذه الرقابة التي تقوم بها المعارضة لا تستهدف إسقاط الحكومة، وإنما هي تهدف إلى إضعاف مركزها أمام الشعب⁽¹⁵⁾، لثُمهد لنفسها الوصول إلى الحكم في الانتخابات التشريعية اللاحقة.

فالمعارضة في المملكة المتحدة منظمّة بشكل جيد، ولديها دائماً الطموح في خلافة الحزب الحاكم في إدارة شؤون البلاد، وهي مهينة لذلك باستمرار، لأنّ الحزب المعارض يتمتع بقاعدة شعبية قوية كالحزب الحاكم⁽¹⁶⁾.

(13) د. حسن سيد أحمد إسماعيل، النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا، مرجع سابق، ص: 104.

(14) حسن فهد عيسى، دور الأحزاب ونظم الانتخاب في الاستقرار الحكومي، مرجع سابق، ص: 194 – 195.

(15) د. إسماعيل الغزال، الدساتير والمؤسسات السياسية، مرجع سابق، ص: 177.

(16) حسن فهد عيسى، دور الأحزاب ونظم الانتخاب في الاستقرار الحكومي، مرجع سابق، ص: 193.

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقة القائمة بين الحكومة والمعارضة في المملكة المتحدة؛ هي علاقة تتصف بالتعاون بينهما، فرئيس الحكومة يتشاور مع زعيم المعارضة في أمور الحكم في المناسبات الوطنية التي تستدعي اتخاذ قرارات تاريخية ومصيرية⁽¹⁷⁾.

ومن الأمثلة على ذلك؛ ما قام به رئيس الحكومة العمالي "أتلي" Attlee عام 1947م عندما تشاور مع زعيم المعارضة "تشرشل" حول مسألة انسحاب المملكة المتحدة سياسياً وعسكرياً من الهند⁽¹⁸⁾. وتكرّر هذا الأمر في العام 1965م بين "هارولد ولسون" و"إدوارد هيث" حول مشكلة "رودي سيا" بعد إعلان الأقلية البيضاء الاستقلال عن المملكة⁽¹⁹⁾.

ولذلك يرى جانب من الفقه الدستوري⁽²⁰⁾ أن من يُمارس السلطة "الحكومة" أو البعيد عنها "المعارضة" في المملكة المتحدة، يؤمن أن أي طرف منهما لا يملك الحقيقة كاملة، وأن كل المسائل نسبية وقابلة للنقاش، فالحكومة تملك جزءاً من الحقيقة، والمعارضة تملك الجزء الآخر.

فصحيح أن حزب الأغلبية هو الذي يمارس السلطة وهو المسؤول، ولكن عند كل تشريع أو موقف خطير يُؤخذ في الحسبان عند صياغة القرارات مصالح المعارضة ورأيها، فهي الجزء غير المعلن في ممارسة السلطة، والكل مقتنع أنه يؤدي وظيفة مؤقتة، ولا يملك - على الإطلاق - الحق في حرمان الأطراف الأخرى من الإسهام فيها، والمشاركة في ممارسة السلطة باسم الدستور ووفق القانون⁽²¹⁾.

(17) د. محمد رضا بن حماد، المبادئ الأساسية للقانون الدستوري والأنظمة السياسية، مرجع سابق، ص: 403.

(18) د. حسن سيد أحمد إسماعيل، النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا، مرجع سابق، ص: 104.

(19) د. محمد المجذوب، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان وأهم النظم الدستورية والسياسية في العالم، الطبعة الرابعة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002م، ص: 144 - 145.

(20) د. حافظ علوان حمادي الدليمي، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2001م، ص: 57.

(21) د. حافظ علوان حمادي الدليمي، المرجع نفسه، ص: 57 - 58.

ويرى البعض⁽²²⁾ - بحق - أنَّ الوسيلة الوحيدة المتوافرة بين يدي المعارضة لبسط رقابتها على الحكومة هي الكلام، وهي - أي المعارضة - تستخدم هذه الوسيلة لإحاطة الرأي العام بأخطاء الحكومة، وإخلالها بواجباتها العامة، وبالتالي تمكين الرأي العام من اتخاذ قراره بإسقاط الحكومة في الانتخابات التشريعية اللاحقة أم من عدمه.

ونعتقد أنَّ المعارضة تكون قد نجحت في مهمتها الرقابية عندما يصطف الشعب إلى جانبها في الانتخابات التشريعية من خلال منحها ثقته، وإيصالها إلى أغلبية مقاعد البرلمان.

بناءً على ما سبق، يرى جانب من الفقه الدستوري⁽²³⁾ - بحق - أنَّ المكانة المعطاة إلى المعارضة في المملكة المتحدة، جعلت التوازن المنظم سابقاً بين الحكومة والبرلمان، يتحوَّل إلى توازن قائم بين الأكثرية والمعارضة، أي بين الحكومة والمعارضة، فالتوازن الذي لم يعد يوجد بين الحكومة والبرلمان بعد أن التحما بوساطة الحزب الذي يمتلك الأكثرية البرلمانية، قد تحوَّل إلى توازن الأكثرية والمعارضة.

وفي فرنسا؛ لا يختلف الانقسام بين الحكومة والمعارضة كثيراً عما هو عليه الحال في المملكة المتحدة، فمبدأ اختيار رئيس الحكومة من الأغلبية البرلمانية أدى إلى انقسام الأحزاب الفرنسية إلى: كتل مؤيد للحكومة، وآخر معارض له.

وهذا التكتل المعارض لا يتوانى عن إضعاف مركز الحكومة من خلال ما يملكه من أدوات دستورية تتمثَّل في السؤال ولجان التحقيق⁽²⁴⁾ وغيرها⁽²⁵⁾. كما قد تلجأ المعارضة إلى استعمال حقها باقتراح مشروعات القوانين بقصد الدعاية فقط، بحيث يودع نوابها مشروعات دعائية صرفة، غايتها ليس

(22) حسن فهد عيسى، دور الأحزاب ونظم الانتخاب في الاستقرار الحكومي، مرجع سابق، ص: 195.
(23) د. محمد محمود العمار العجامة، الوسيط في القانون الدستوري الأردني: ضمانات استقلال المجالس التشريعية، دار الخليج للصحافة والنشر، عمان، 2017م، ص: 186.
(24) تجدر الإشارة إلى أنَّ الدستور الفرنسي لعام 1958م قد جاء خالياً من النص على حق الجمعية الوطنية الفرنسية في توجيه استجوابات إلى أعضاء الحكومة.
(25) حسن فهد عيسى، دور الأحزاب ونظم الانتخاب في الاستقرار الحكومي، مرجع سابق، ص: 204.

في تبنيها، بل في بث الدعاية، والتأثير في الرأي العام، بقصد تهيئة المناخ المناسب لها في الانتخابات التشريعية القادمة⁽²⁶⁾.

ولكننا نعتقد أنّ المعارضة في فرنسا تتسم بطابع الاعتدال، أي أنّها لن تسعى إلى إسقاط الحكومة لمجرد إسقاطها وتعطيل المؤسسات الدستورية، لأنّ التاريخ الفرنسي مليء بحوادث انهيار المؤسسات الدستورية.

بناءً على ما سبق، يرى جانب من الفقه الدستوري⁽²⁷⁾ - بحق - أنّ فصل السلطات الحقيقي لم يعد بين البرلمان والحكومة، وإنّما أصبح بين الحزب الأغليبي الذي يهيمن على البرلمان ويُمسك بالحكومة، وبين حزب المعارضة الذي يمارس وظائف المراقب والمطالب من جهة ثانية. والذي يعمل على انتقاد السياسات والقرارات التي يتخذها الحزب الحاكم، إذ يأمل حزب الأقلية دائماً في التأثير على طريقة تفكير حزب الأغلبية، في حين يعمل جاهدًا على تحقيق فوز انتخابي في المستقبل القريب⁽²⁸⁾. ولذلك يكون الفصل قد أصبح بين الحكومة من جهة، وبين المعارضة من جهة أخرى.

الفرع الثاني - تركيز سلطات الدولة في يد الحزب الحاكم:

النتيجة الثانية التي ترتبت على التطبيق الفعلي لمبدأ الفصل الحزبي بين السلطات العامة في الدولة؛ هي تركيز السلطات بيد الحزب الحاكم.

ففي المملكة المتحدة؛ يرى جانب من الفقه⁽²⁹⁾ أنّ الحكومة ليست سوى مجرد هيئة أُختيرت من الأغلبية التي تُنظم مجلس العموم، فهي بهذه المثابة لا تعدو أن تكون سوى لجنة فُوضت في تنفيذ سياسة الأغلبية البرلمانية، وبالتالي يتقيد نشاطها بالقدر الذي تتحقق معه سياسة هذه الأغلبية.

(26) مورييس دوفرجه، الأحزاب السياسية، 2011م، مرجع سابق، ص: 207.

(27) مورييس دوفرجه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى، مرجع سابق، ص: 132.

(28) لاري ألويتز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: جابر سعيد عوض، الطبعة الأولى، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1996م، ص: 78.

(29) د. فؤاد العطار، النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968م، ص: 302.

ويعتقد أنصار هذا الاتجاه⁽³⁰⁾ أنَّ الحكومة بوصفها لجنة برلمانية فإنَّها تتولى الحكم باسم البرلمان، وهي على الأقل لا تستطيع البقاء إلا بإرادته ولا تمارس وظائفها إلا تحت تأثيره المباشر. وهذه اللجنة - أي الحكومة - مكونة من أعضائه، وبالتالي فإنَّ السلطة التنفيذية تستمد أعضائها من البرلمان، وهؤلاء هم في الوقت نفسه رؤساء المصالح الإدارية، وهم يديرونها - وفقاً لهذا الرأي - بصفتهم برلمانيين وزراء في الوقت ذاته، وبذلك يجمعون بين صفتين. ومن ناحية أخرى فإنَّ هؤلاء الوزراء على اتصال دائم مع البرلمان، فهم يحضرون جلساته، ويشتركون في مناقشاته، ولذلك فإنَّ الحكومة تكون في مركز شديد الخضوع إلى البرلمان، بينما تشعر باستقلالها تجاه رئيس الدولة "الملك أو الملكة".

ويضيف آخرون أنَّ البرلمان في المملكة المتحدة هو الذي يحكم السلطة التنفيذية، وذلك من خلال حجب الثقة، ومن خلال رفض الاعتمادات المالية التي تحتاجها الحكومة لتقديم الخدمات العامة⁽³¹⁾.

ولذلك يرى هذا الجانب من الفقه أنَّ البرلمان في المملكة المتحدة يجمع في يده جميع الصلاحيات التشريعية والتنفيذية، ولذلك فإنَّ مجلس العموم لن يلجأ إلى إقرار المسؤولية السياسية للحكومة أو حتى مضايقتها في تنفيذ مهماتها طالما أنَّها تنفذ سياسته. وبذلك يكون قد تخلى البرلمان عن وظيفته الرقابية على السلطة التنفيذية وفقاً لهذا الجانب من الفقه الدستوري.

ويرى جانب آخر من الفقه أنَّ الحكومة هي التي تقود البرلمان، ومرد ذلك يعود إلى وضع الأحزاب السياسية في المملكة المتحدة، فهناك حزبان فقط منظمان تنظيمياً دقيقاً، ومثل هذا النظام يؤدي إلى

د. عصمت سيف الدولة، النظام النيابي ومشكلة الديمقراطية، دار الموقف العربي للنشر والصحافة والتوزيع، القاهرة، 1991م، ص: 105.

حميد حنون خالد، العلاقة بين الرئيس الأمريكي والكونغرس، جامعة بغداد، ص: 19.
(30) انظر في ذلك: د. محمد محمود العمار العجاردة، الوسيط في القانون الدستوري الأردني: ضمانات استقلال المجالس التشريعية، مرجع سابق، ص: 182.

(31) Shiv Lal, international Encyclopedia of politics and Laws, Vol 15, printed at D.K. Fine Art press, New Delhi, 1987, p: 45.

تقوية السلطة التنفيذية، فالحزبان أحدهما يحكم والآخر يتولى المعارضة، وزعماء الحزب الحاكم في الحكومة وأعضاؤه يكونون أغلبية مجلس العموم، ولذلك فما تراه الحكومة يقرّه مجلس العموم⁽³²⁾.

وهذا يعني وفقاً لهذا الجانب من الفقه أنّ تركزاً شديداً للسلطة يقع بين يدي رئيس الحكومة، فلا يعود البرلمان يُشكّل ثقلًا فعلياً مقابلًا للحكومة، بل على العكس هو تابع لها عبر تبعية الحزب الأغليبي لزعيمه الذي هو في الوقت ذاته رئيس الحكومة⁽³³⁾. فسلطة رئيس الحكومة على الحزب الأغليبي تؤدي إلى سلطة ملازمة للحكومة على البرلمان، ويتحوّل البرلمان إلى مجرد منصة للمعارضة، توجّه من خلالها الانتقادات والمطالب إلى الحكومة⁽³⁴⁾، ومسرح لتصارع وجهات النظر المختلفة القومية والمحلية⁽³⁵⁾، بدل أن يكون البرلمان الرقيب على أعمال الحكومة.

بناءً على ما سبق، يرى هذا الجانب من الفقه أنّ الحكومة في المملكة المتحدة – وبصورة أعم في الأنظمة السياسية المعاصرة – أصبحت حجر الزاوية والهيئة الأهم للسلطة السياسية، وهي تلعب حالياً دور المحرك لكامل المؤسسات في الدولة، وليس مجرد دور تنفيذ القوانين فقط، فهي – أي الحكومة – تقوم بمهمة توجيه الحياة العامة والوطنية وقيادتها⁽³⁶⁾.

ويرفض فريق من الفقه الدستوري القول بسيطرة الحكومة على البرلمان أو العكس في المملكة المتحدة، استناداً على أنّ الثنائية الحزبية والمبادئ التي يقوم عليها النظام الدستوري في المملكة

(32) د. مصطفى أبو زيد فهمي، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2006م، ص: 220.

(33) Colin Turpin and Adam Tomkins, **British Government and the Constitution**, sixth Edition, Cambridge University Press, New York, 2007, p: 130.

(34) مورييس دوفرجهي، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى، مرجع سابق، ص: 131 – 132.

(35) د. مهدي رجب العبود، النظرية الليبرالية وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق – كلية الحقوق، 2018م، ص: 394.

(36) د. أحمد سرحال، القانون الدستوري والأنظمة السياسية، الطبعة الأولى، دار الحداثة، بيروت، 1980م، ص: 133.

المتحدة تحول دون قيام أي نوع من هذه السيطرة، إضافة إلى أن وجود المعارضة المنظمة والبناءة والممثلة بحزب الأقلية هو من الضمانات المهمة لنفي هذه السيطرة⁽³⁷⁾.

ويرى جانب آخر من الفقه الدستوري⁽³⁸⁾ - ونحن نعتقد ذلك - أن الشعب في المملكة المتحدة يختار في الانتخابات التشريعية حزباً ليحكم البلاد، وبالتالي فإنّ الحزب الفائز في الانتخابات التشريعية هو الذي سيتولى ممارسة سلطات الدولة من خلال فريقه الحزبي الذي ينبثق عنه: رئيس الحكومة، والوزراء، والكتلة البرلمانية للأكثرية.

وهذا يعني أن تركيز سلطات الدولة يقع في يد الحزب الحاكم وليس في يد الحكومة أو البرلمان، فالحزب يكون الأغلبية البرلمانية، وعنها تنبثق الحكومة. وتتولى مؤتمرات الحزب الحاكم مهمة إعداد برنامج الحكومة، أمّا مشروعات القوانين التي هي بحاجة لها إلى تنفيذ هذا البرنامج، فإنّ مكاتب الحزب الحاكم هي التي تتولى مهمة دراستها وإعدادها⁽³⁹⁾. ويلتزم النواب بالتصويت حسب توجيهات حزبهم Partisan Orientation، حيث يتمتع النائب عن إبداء رأيه الصريح، ويتقيد بما يمليه عليه حزبه فقط⁽⁴⁰⁾. ولذلك يمكن القول إنّ الحكومة في المملكة المتحدة هي حكومة حزبية بالكامل، ولا يوجد هنالك حكومة مستقلة، فالسياسة فيها تدور في إطار حزبي⁽⁴¹⁾.

(37) د. محمد المجذوب، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان وأهم النظم الدستورية والسياسية في العالم، مرجع سابق، ص: 144.

(38) ألبير مابيلو ومارسيل ميرل، الأحزاب السياسية في بريطانيا العظمى، مرجع سابق، ص: 86.
د. محمد محمود العمار العجاردة، الوسيط في القانون الدستوري الأردني: ضمانات استقلال المجالس التشريعية، مرجع سابق، ص: 181.

(39) د. كمال الغالي، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، الطبعة الخامسة، دار العروبة، دمشق، 1977 - 1978م، ص: 377.

(40) د. زهدي يكن، القانون الدستوري والنظم السياسية، مرجع سابق، ص: 311.

(41) د. حافظ علوان حمادي الدليمي، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص: 102.

وهذا ما يدفعنا إلى القول إنَّ الحكومة في المملكة المتحدة تملك جميع الإمكانيات التي تساعدنا على تنفيذ سياستها، وهذه الميزة مستمدة من الصفة المزدوجة لرئيسها؛ فهو رئيس الحكومة من جهة، وهو زعيم الحزب الحائز على الأكثرية البرلمانية من جهة ثانية.

ويؤمن هذا الوضع لرئيس الحكومة وضعاً متميزاً⁽⁴²⁾، يعطي له القدرة على تبني سياسة جديدة وطموحة، من دون أن يخشى سحب الثقة لا من حزبه ولا من المعارضة⁽⁴³⁾. فمن البديهي أنَّ الحزب الحاكم لن يجرح حكومته أو يُضعفها خوفاً من أن يؤثر ذلك على هيئة الناخبين، وبالتالي خسارته للأغلبية البرلمانية، وما يترتب على ذلك من خسارته للحكم، أمَّا المعارضة فإنَّها لا تملك النصاب القانوني اللازم لعزل الحكومة، ولذلك تتبعد عن الخطوات التي لا تؤدي إلى نتيجة فعلية.

ونتيجةً لذلك أصبح حق الحكومة في حل البرلمان وسيلة تستعملها بهدف إضعاف المعارضة⁽⁴⁴⁾، ودعم أغليبتها البرلمانية التي تساندها حين تلاحظ أنَّ اتجاهات الرأي العام تتفق مع السياسة التي تتبناها⁽⁴⁵⁾.

هذا بالإضافة إلى أنَّ اتفاق وجهات النظر بين رئيس الحكومة والأغلبية البرلمانية - المنفذة لسياسة الحزب - أعطت الحكومة فرصة الحصول على الوسائل كافة اللازمة لتنفيذ سياستها، ومن بينها سلطة عمل القانون، فجمعت الحكومة بين يديها؛ سلطة التنفيذ وجزء كبير من سلطة التشريع⁽⁴⁶⁾،

(42) د. محمد محمود العمار العجاردة، الوسيط في القانون الدستوري الأردني: ضمانات استقلال المجالس التشريعية، مرجع سابق، ص: 185.

د. حسن سيد أحمد إسماعيل، النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا، مرجع سابق، ص: 83.
(43) وسيم حسام الدين الأحمد، الرقابة البرلمانية على أعمال الإدارة في النظام البرلماني والرئاسي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008م، ص: 124.

(44) د. سعيد بو الشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1994م، ص: 110.

(45) د. محمد رضا بن حماد، المبادئ الأساسية للقانون الدستوري والأنظمة السياسية، مرجع سابق، ص: 399.

(46) خالد محمد عدنان المقداد، المسؤولية السياسية للسلطة التنفيذية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق - كلية الحقوق، 2012م، ص: 176.

حيث تُقدَّر نسبة القوانين ذات الأصل البرلماني بنحو 10% فقط من مجموع التشريعات⁽⁴⁷⁾. وبذلك أصبحت الحكومة الأداة التي يستطيع الحزب الحاكم من خلالها رسم السياسة العامة للدولة وتنفيذها. ويستمد الحزب الحاكم قوّته من أنّ الشعب هو الذي أوصله إلى الحكم من خلال اختياره في الانتخابات التشريعية لمدة محددة، وذلك من خلال اختيار الشعب للبرنامج الذي تقدّم به الحزب، وبالتالي تُعد الانتخابات التشريعية في منزلة تفويض للحزب بإدارة شؤون الدولة خلال الدور التشريعي الذي فاز فيه.

وهذا يعني أنّ الظاهرة الحزبية قد لعبت دوراً فعلياً في التأثير على تشكيل النظام السياسي في المملكة المتحدة⁽⁴⁸⁾، وغيرت في كيانه الرسمي تغييراً فعلياً⁽⁴⁹⁾.

فالخاصة الرئيسة للنظام السياسي في المملكة المتحدة هي التوازن في القوة بين سلطتي التشريع والتنفيذ؛ حيث إنّ للبرلمان حق طرح الثقة بالوزارة، والوزارة لها حق حل البرلمان، ولكن عند دخول الظاهرة الحزبية هنا في التحليل؛ فإنّ هناك حزبين في بريطانيا يحتكران الحياة السياسية، ومن الصعب تصور أنّهما يتساويان تماماً في مقاعد البرلمان، فالغالب حصول أحدهما على أغلبية المقاعد في البرلمان، كما أنّ حزب الأغلبية البرلمانية هو الذي يُشكل الحكومة، ومن هنا فإنّ حزب الأغلبية في البرلمان هو الذي يرسم كل السياسات في الدولة، فهو الذي يقرر مصير التشريع تبعاً لحصوله على أغلبية المقاعد في البرلمان، وهو الذي يشكل الوزارة التي تهيمن بدورها على سلطة التنفيذ، بحيث ينتهي الأمر عملاً إلى دكتاتورية الحزب الواحد في المملكة المتحدة، وتختفي أبرز ملامحه وهي فكرة التوازن في القوة بين سلطتي التشريع والتنفيذ⁽⁵⁰⁾.

(47) د. حسن سيد أحمد إسماعيل، النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا، مرجع سابق، ص: 81.
(48) محمد شفيق صرصار، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المدرسة الوطنية للإدارة، تونس، 2007، ص: 42.

(49) لبنى حشمواف، الأحزاب السياسية في ظل الأنظمة الدستورية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014م، ص: 89.

(50) د. عادل ثابت، النظم السياسية، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2007م، ص: 124 – 125.

بناءً على ما سبق، فإننا نعتقد بأن تركيز سلطات الدولة في يد الحزب الحاكم في المملكة المتحدة يؤدي إلى النتائج الآتية:

- 1- إنَّ المسؤولية السياسية للحكومة أمام البرلمان تكون منتقبة في أرض الواقع.
 - 2- إنَّ الحكومة تستمر في مباشرة مهماتها طيلة فترة وجود مجلس العموم.
 - 3- إنَّ حل مجلس العموم يُستخدم كوسيلة لدعم أغلبية الحزب الحاكم، وليس كوسيلة لتحقيق التوازن بين الحكومة والبرلمان.
 - 4- إنَّ الحزب الحاكم يفوّض الحكومة في ممارسة سلطات الدولة تحت إشرافه ورقابته.
- وتجدر الإشارة أخيراً، إلى أنَّ هذا التركيز للسلطات في يد الحزب الحاكم في المملكة المتحدة لا يمكن في حال من الأحوال أن يؤدي إلى تحوُّل نظام الحكم فيها إلى نظام دكتاتوري متمثلاً برئيس الحكومة، وذلك لأنَّ الوزراء على اختلاف مستوياتهم ليسوا أشخاصاً عديمي النفوذ وفاقدي الأهمية، فهؤلاء يستمدون نفوذهم من مكانتهم في الحزب الذي يحكم، وكل واحد منهم يرى نفسه قائداً للمملكة المتحدة، فيهمه سجله، وليس بوسع الوزير الأول أن يُهمل الوزراء بشكل مستمر، لأنَّ هذا يعني تهديم العمل السياسي والحزبي له من خلال الاستقالة الفردية أو الجماعية، وهذه الاستقالة قد تُعرض مركزه السياسي إلى الخطر أمام البرلمان، أو قد ينشق الحزب نتيجة لذلك⁽⁵¹⁾. ولعلَّ السبب الأهم هو وجود المعارضة، فالتوازن بين الحكومة والبرلمان الذي كان موجوداً من قبل في نظام المملكة المتحدة يتحقق بفضل الأكثرية والمعارضة⁽⁵²⁾.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، قسّم الدستور سلطات صنع القرار بين مؤسسات عدة، ويرجع ذلك إلى أنَّ المؤسسين صمّموا النظام الذي تكون فيه السلطة مقسّمة ومنقسمة وفق فلسفة الحفاظ على

(51) د. حافظ علوان حمادي الدليمي، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص: 109.

(52) د. محمد محمود العمار العجارمة، الوسيط في القانون الدستوري الأردني: ضمانات استقلال المجالس التشريعية، مرجع سابق، ص: 188.

حرية الأفراد، لكنهم في الوقت نفسه جعلوا من الصعب صنع السياسة العامة من دون طريقة مناسبة يُجمَع عليها.

ويمكن القول إنَّ الحكومة الأمريكية متشظية بشكل غير اعتيادي نتيجة لفلسفة الفصل بين السلطات التي يقوم على أساسها النظام الأمريكي، فالسلطة التشريعية منفصلة عن السلطة التنفيذية، والسلطة القضائية مستقلة عنهما كليهما، يدعم ذلك التشظي شكل الدولة الفيدرالي الذي أضاف بعداً آخرًا من التشظي، وذلك بإعطاء الولايات - والحكومات المحلية ضمن الولايات - استقلالاً لا بأس به عن السلطات الفيدرالية.

ولكن بعد ظهور الأحزاب السياسية مع نشأة الأمة، اضطلعت بدور تنظيم الأداء ضمن المؤسسات الرسمية للنظام السياسي الأمريكي، ومن ثمَّ فإنَّ الأحزاب تُعوِّض ذلك العائق من خلال ربط مؤسسات النظام السياسي بعضها ببعضها الآخر، كونها توفر عامل دمج لعناصر النظام السياسي المتشظية، الأمر الذي يُبرز دور الأحزاب في التنسيق بين تلك المؤسسات المتشظية⁽⁵³⁾.

ويبدو ذلك واضحاً عند مقارنة النظام السياسي في الولايات المتحدة بالنظام السياسي في المملكة المتحدة؛ فالأخيرة هي من الدول البسيطة، ويوجد فيها مجلس وزراء يستند إلى ثقة البرلمان، وفي هذا السياق يمكن للحزب المسيطر على الحكومة أن يضمن ولاء الأعضاء في البرلمان، ومن ثمَّ لا تحتاج الأحزاب كثيراً من العناء من أجل التنسيق بين المؤسسات، طالما كان الحزب المسيطر على الحكومة هو ذاته المسيطر على البرلمان.

⁽⁵³⁾ لاري ألويتز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص: 78.

ولكن في الولايات المتحدة الأمريكية الأمر مختلف تماماً، فالسلطات المنفصلة في الولايات المتحدة والترتيبات الفيدرالية تقاوم من مشكلة التنسيق⁽⁵⁴⁾، لهذا تُعدّ الأحزاب السياسية وسيلة مهمة تتمكّن من خلالها المؤسسات المنفصلة من التنسيق فيما بينها من أجل صياغة السياسات العامة وتنفيذها. وهنا يرتبط دور الأحزاب السياسية كمنسق للمؤسسات السياسية بالعلاقة بين الرئيس والكونغرس من جهة كون الأغلبية في الكونغرس هي من ذات حزب الرئيس أم لا، طالما كانت العلاقة معتمدة بشكل كبير على الروابط الحزبية.

وتأسيساً على ذلك؛ عندما تكون الأغلبية من حزب الرئيس يكون التنسيق المؤسساتي على أعلى مستوى، كما هو الحال في سنوات حكم "روزفلت" و"ليندون جونسون"⁽⁵⁵⁾ عندما استغلا الروابط الحزبية من أجل تعزيز علاقتهما بالكونغرس بهدف الترويج لبرامجهما الاجتماعية الجديدة.

وعلى العكس من ذلك، مثّل التنسيق المؤسساتي مشكلة أمام الرؤساء الذين واجهوا أغلبية من حزب آخر، كما هو الحال - على سبيل المثال - في المدة من عام 1969م إلى العام 1977م، عندما واجه الرؤساء الجمهوريون الكونغرس الديمقراطي. وكذلك الحال بعد العام 1994م عندما واجه الرئيس "بيل كلينتون" الديمقراطي أغلبية جمهورية في الكونغرس⁽⁵⁶⁾.

(54) للمزيد حول ذلك انظر: د. نوري طالباني، **حول مفهوم النظام الفيدرالي**، الطبعة الثانية، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، أربيل، 2005م.

(55) في عام 1965م تحدّث "ليندون جونسون" - المنتمي إلى الحزب الديمقراطي - أمام الكونغرس بكونه رئيساً جديداً منتخباً، فبعد أن طلب من الناخبين الموافقة على برنامج حزبه، طلب من الكونغرس - ذو الأغلبية الديمقراطية - تحقيق التفويض الشعبي المفترض من أجل العمل على إنجاز مجتمع عظيم. وفي عام 1981م تحدّث "رونالد ريغان" - المنتمي إلى الحزب الجمهوري - بلهجة مشابهة أمام الكونغرس من أجل تحقيق إيديولوجية مضادة، وأثار نتائج الانتخابات، وطلب من الكونغرس سن قانون من أجل تنفيذ برنامج الحزب الجمهوري لتقليل الضرائب.

جيرالد م. بومبير، **مفاهيم الأحزاب السياسية للديمقراطية الأمريكية: عواطف ومصالح**، ترجمة: محمد نجار، دار النشر، عمان، 1999م، ص: 41.

(56) د. نصر محمد علي الحسيني، **النظام الحزبي وأثره في أداء النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين، بغداد، 2012م، ص: 187 - 188 - 189.

بناءً على ما سبق، فإننا نستطيع القول إنَّ مبدأ الفصل الحزبي بين السلطات العامة في الدولة في الولايات المتحدة الأمريكية يحكمه اتجاهان اثنان، وهما⁽⁵⁷⁾:

1- اتجاه إلى تركيز السلطة والتخفيف من حدة النصوص الدستورية التي تفصل بين السلطات، وذلك إذا ما كانت الأغلبية البرلمانية ورئيس الدولة من حزب واحد. ويرى جانب من الفقه⁽⁵⁸⁾ أنَّ هذا الاتجاه يؤدي إلى دكتاتورية الحزب الواحد.

2- اتجاه إلى تأكيد الفصل والتلاؤم مع بعض النصوص الدستورية، وذلك إذا كانت الأغلبية البرلمانية من حزب، ورئيس الدولة من حزب آخر. وبالتالي اللجوء إلى استخدام وسائل التأثير المتبادل بين الرئيس والكونغرس⁽⁵⁹⁾.

وعليه، فإننا نعتقد أن الترتيبات الدستورية - المترتبة على فلسفة الفصل بين السلطات - قد تقف حائلاً أمام الرئيس في سبيل تمرير برنامجه التشريعي. ولكنَّ اشتراك الرئيس مع أعضاء حزبه في الكونغرس بالبطاقة الحزبية، يُوفِّر المصدر الأكثر أهمية للرئيس لتعزيز سلطته التشريعية، ومن هنا فلا غرابة أن نجد اعتماد نجاح الرئيس في الكونغرس بدرجة كبيرة على ما إذا كان حزبه يمتلك الأغلبية في الكونغرس أم لا⁽⁶⁰⁾. ويؤكد هذه الحقيقة ما توصَّلت إليه تقارير الكونغرس الفصلية التي تتضمن بيانات حول نسب نجاح الرؤساء استناداً إلى التصويت الداعم لأجندتهم التشريعية في الكونغرس تحت عنوان "النجاح الرئاسي"، والنتائج التي توصَّلت لها هذه التقارير تؤكد أنَّ نجاح الرئيس في الكونغرس يعتمد إلى حد كبير على ما إذا كان حزب الرئيس يمتلك الأغلبية في الكونغرس، لا بل إنَّ نسب نجاح الرئيس تتفاوت حسب نسبة الأغلبية التي

(57) د. عبد المنعم محفوظ، د. نعمان أحمد الخطيب، مبادئ في النظم السياسية، الطبعة الأولى، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، 1987م، ص: 324.

د. محسن خليل، القانون الدستوري والنظم السياسية، 1987م، ص: 722.

لبنى حشمو، الأحزاب السياسية في ظل الأنظمة الدستورية، مرجع سابق، ص: 76.

(58) د. عادل ثابت، النظم السياسية، مرجع سابق، ص: 125.

(59) د. عادل ثابت، النظم السياسية، المرجع نفسه، ص: 125.

(60) د. حافظ علوان حمادي الدليمي، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص:

يحصل عليها حزبه في الكونغرس. أو بعبارة أخرى إنَّ النجاح الذي يُحقِّقه الرئيس عندما يمتلك الأغلبية في كلا المجلسين ليست كذلك النسب عندما يسيطر حزبه على أحد المجلسين فقط. ومن هنا فالرؤساء الذين سيطرت أحزابهم على الأغلبية في كلا المجلسين - في جزء الولاية الرئاسية أو كلها - حقَّقوا نسب نجاح تُقدَّر بأكثر من 80%، كما هو الحال في نسب النجاح التي حقَّقها الرؤساء "كينيدي" و"جونسون" و"كارتر" و"كليفنتون" في بداية رئاسته، و"جورج بوش".

أمَّا الرؤساء الذين حققت أحزابهم سيطرة على الأغلبية في مجلس واحد من المجلسين، حقَّقوا نسب نجاح أقل، كما هو الحال بالنسبة إلى الرؤساء "أيزنهاور" و"ريغان" اللذين حقَّقا نسبة 75%، في حين نجد أنَّ طائفة الرؤساء الذين واجهوا أغلبية في كلا المجلسين من الحزب الآخر، حقَّقوا نسب نجاح بمعدل 60% فقط، كما هو الحال بالنسبة إلى الرؤساء "نيكسون" و"فورد" و"جورج بوش" (61).

واستناداً على ما سبق، فإنَّ السبب الذي يكمن وراء عدم تمكن الرئيس الجمهوري "ريغان" من تحقيق درجات عالية من النجاح في الكونغرس في السنة الأولى من رئاسته، يعود إلى سيطرة الحزب الديمقراطي على الأغلبية في كلا المجلسين. وكذلك يعود نجاح الرئيس "بيل كلينتون" في بداية رئاسته إلى الدعم الذي حصل عليه من أغليبيته الديمقراطية التي كانت تسيطر على كلا مجلسي الكونغرس، لكن بعد تحول تلك الأغلبية إلى الحزب الجمهوري، انحدرت تلك النسبة بشكل كبير. وبالمثل أيضاً يمكن تفسير نسب النجاح التي حقَّقها "جورج بوش الابن" عند توليه الرئاسة بمعدل 88% بالأغلبية الجمهورية التي كانت تسيطر على مجلس النواب، وانقسام مجلس الشيوخ مناصفة بين الحزبين. وعُدَّت نسبة النجاح هذه الأعلى منذ عهد الرئيس "ليندون جونسون" في العام 1964 - 1965م، لكن عندما خسر الحزب الجمهوري السيطرة على الأغلبية في كلا المجلسين في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر 2006م انحدرت نسبة نجاحه بشكل كبير لتصل إلى 38%، وقد

(61) د. نصر محمد علي الحسيني، النظام الحزبي وأثره في أداء النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص: 240 - 241.

عُدَّت هذه النسبة الأسوأ منذ نصف قرن. أمَّا الرئيس "باراك أوباما" فقد حقق أعلى نسب نجاح يحققها رئيس أمريكي - منذ بداية صدور تقارير الكونغرس المتعلقة بنسب نجاح الرئيس منذ خمس عقود - بمعدل 96,7%، وذلك بسبب سيطرة الحزب الديمقراطي على مجلسي النواب والشيوخ في الكونغرس⁽⁶²⁾.

ويميز جانب من الفقه⁽⁶³⁾ بين حالة كون الرئيس ديمقراطياً ويتعامل مع كونغرس جمهوري، وبين حالة كون الرئيس جمهورياً ويتعامل مع كونغرس ديمقراطي. ويستندون في ذلك على أنه في حالة سيطرة الجمهوريين على الكونغرس فإنَّ ذلك يؤدي عادة إلى هيمنة ما يُسمى "ائتلاف المحافظين في الكونغرس"، وهو ائتلاف يضم الجمهوريين والديمقراطيين المحافظين والذين يأتون في الغالب من الولايات الجنوبية. ويؤدي ذلك إلى خلق جو من التعاون بين الرئيس الجمهوري وبين هذا الائتلاف الذي يعتمد عليه الرئيس لتمرير سياسته وتنفيذ برنامجه.

أمَّا بالنسبة إلى الرئيس الذي ينتمي إلى الحزب الديمقراطي، فتُصبح المسألة أكثر صعوبة، إذ إنَّ هذا الائتلاف يؤدي إلى تهميش دور التيار الليبرالي في الحزب الديمقراطي، وهو التيار الأوسع عدداً داخل الحزب، ولديه مصالح متناقضة مع ما يطرحه تيار المحافظين.

ويؤثر مبدأ الفصل الحزبي للسلطات العامة في الدولة في الولايات المتحدة الأمريكية على الرئيس الأمريكي بمنحه صفة مزدوجة؛ فهو من جهة زعيم الأمة ورمزها، وهو من جهة أخرى زعيم الحزب الذي أوصله إلى منصبه، والذي يجب على الرئيس أن يدافع عن برنامجه وفلسفته السياسية⁽⁶⁴⁾.

(62) انظر في ذلك:

www.globaleconomy.foriegnpolicylogs.com/files/2010/d/cq_prez_success_chart.gif.
05/02/2019

(63) د. حافظ علوان حمادي الدليمي، النظم السياسية في أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص: 285 - 286.

(64) وفي هذا الإطار من المتوقع من الرئيس الأمريكي أن يساند الحملات الانتخابية لمرشحي حزبه بالنسبة إلى انتخابات الكونغرس والانتخابات على مستوى الولاية والمستويات المحلية، وجمع الأموال لمرشحي الحزب، وتعيين أعضاء الحزب كسفراء أو قناصل أو قضاة أو وزراء. لاري ألويتز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص: 182.

فبالمقارنة مع المملكة المتحدة، فإنَّ هذين الدورين يتم أدائهما من قبل شخصين مختلفين، وهما: الوزير الأول كشخصية سياسية، والملك الذي هو رمز الأمة، ويُنظر إليه كزعيم غير سياسي.

ولمَّا كان على رئيس الولايات المتحدة أن يجمع بين هاتين الصفتين، أضحت ممارسته للسلطة متوقفة على مدى قدرته في أن يسمو على العوامل الحزبية⁽⁶⁵⁾.

مع ذلك، وعند إلقاء نظرة فاحصة على أداء الرؤساء منذ نشأة الولايات المتحدة إلى اليوم، نجد أنَّهم لم يسيروا على نهج واحد؛ ففي القرن الأول من نشأة الدولة، كان الرؤساء مثل "جورج واشنطن" و"آدمز" يضعون أنفسهم زعماء للأمة وليس لحزب أو جماعة معينة. بينما رؤساء آخرون مارسوا الرئاسة اعتماداً على زعامتهم الحزبية، كما بدا واضحاً في عهد "جاكسون" و"فان بيرن". أمَّا الرؤساء في القرن التالي أظهروا ارتباطاً أكثر بأحزابهم ولا سيما في التشريعات التي تتعلَّق بأولويات برامجهم الحزبية، كما هو الحال في عهد "ويلسون" ومدتين من رئاسة "روزفلت" والجزء الأخير من مدة "ترومان"⁽⁶⁶⁾.

وبصرف النظر عمَّا قيل عن ضرورة سمو الرئيس على العوامل الحزبية، فالثابت ارتباط الرئيس بحزبه، والرؤساء إذ يحاولون المواءمة بين الدورين المذكورين، فهم يتبعون بذلك استراتيجية ناجعة هدفها تعزيز موقف الحزب داخل الساحة السياسية الأمريكية في الوقت الذي يظهرون فيه بمظهر الزعماء للأمة وليس لحزب فقط.

فعلى سبيل المثال؛ شعر الرئيس الأمريكي "وودرو ويلسون" وهو يُقسم القسم الرئاسي في عام 1913م بالفخر لفوز حزبه الديمقراطي وتوليهِ السلطة في كل من الكونغرس والسلطة التنفيذية. وكانت نتائج الانتخابات بالنسبة له تعني تغييراً في الحكومة أكثر بكثير من كونه نجاحاً حزبياً فحسب، وقد أعلن

(65) د. أحمد سرحال، القانون الدستوري والأنظمة السياسية، مرجع سابق، ص: 236 وما بعدها.

(66) د. نصر محمد علي الحسيني، النظام الحزبي وأثره في أداء النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص: 237.

"ويلسون" أنَّ الانتصار الديمقراطي في الانتخابات يعني انتصاراً صغيراً إلا إذا استخدمت الأمة ذلك الحزب من أجل تحقيق هدف كبير ومحدد⁽⁶⁷⁾.

وعلى العموم، فالرئيس هو الزعيم الرسمي للحزب، ويؤثر بشكل مباشر في نشاطاته كونه هو من يختار زعماء الحزب القوميين ومن ضمنهم زعيم الحزب القومي⁽⁶⁸⁾، ويستطيع أن يحدد على نحو واسع المواقف المتخذة من قبل الحزب القومي في برامجه. ومن هنا فالرئيس يمارس دوراً كبيراً على منظمة حزبه القومية لدرجة أنه يؤدي دوراً كبيراً في تحديد من يعقبه في المنصب، فضلاً عن ذلك فإنَّ الرئيس في وضع يُتيح له تقديم الكثير من الخدمات لأعضاء حزبه لا يمكنهم تجاهلها أبداً، ومن أهمها: تقديم المساعدة لهم في مواجهة المشكلات التي تظهر في ولاياتهم ومدنهم، وفي هذا السياق غالباً ما يعتمد الرؤساء الحزبيون على القوة الكبيرة للرئيس في وضع الأولويات القومية، وإدارة الأزمات، وعمل المئات من التعيينات في الفرعين التنفيذي والقضائي، فبدون الاتصالات الحزبية على مستوى الولايات وعلى المستويات المحلية، يكون من الصعب على الرئيس أن يملأ ما يزيد على 50/ ألف من الوظائف التي يتم تعيينها سنوياً، وتُستخدم تلك التعيينات بوصفها جزءاً من إعادة الدين إلى الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم لحزب الرئيس، والخدمات الأخرى التي قدموها له⁽⁶⁹⁾.

ومن هنا، فإنَّ الطريقة التي تتم فيها التعيينات في المستويات العليا المهمة للحكومة الأمريكية تُترجم العلاقة بين الرئيس وحزبه، خصوصاً وظائف الاحتضان التي لا تزال تشكل مصدراً مهماً من مصادر المحسوبيات الحزبية، وفي الوقت الذي لا يوجد فيه جهاز حزبي منظم لمساعدة الرئيس في اختيار الوزراء ورؤساء الوكالات، فإنَّ العوامل الحزبية تبقى مهمة لجانبين؛ الأول، أنَّ التعيينات

(67) جيرالد م. بومبير، مفاهيم الأحزاب السياسية للديمقراطية الأمريكية: عواطف ومصالح، مرجع سابق، ص: 41.
(68) د. حافظ علوان حمادي الدليمي، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص: 285.

(69) د. نصر محمد علي الحسيني، النظام الحزبي وأثره في أداء النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص: 238 – 239.

عادة تذهب فقط إلى أعضاء حزب الرئيس، والثاني: أنَّ التعيينات هي فرصة للرئيس لإظهار أنَّ الإدارة تُمثل قطاعاً عريضاً من البلد عن طريق تضمينها الأقليات الاثنية والعرقية والنساء التي لا شكَّ في أنَّها تخدم الأغراض الحزبية، وفي الوقت نفسه يظهر الرئيس بمظهر زعيم الأمة وليس زعيم الحزب فقط⁽⁷⁰⁾.

بناءً على ما سبق، فإنَّنا نستطيع القول إنَّ تركيز السلطات في يد الحزب الحاكم كنتيجة لمبدأ الفصل الحزبي بين السلطات، يتمثل بصورة أقل حدة في الولايات المتحدة الأمريكية عنه في المملكة المتحدة، وذلك لأنَّ الأغلبية البرلمانية في الولايات المتحدة قابلة للتبدل في أثناء الولاية الرئاسية، على خلاف الأغلبية البرلمانية في المملكة المتحدة التي تبقى متماثلة ومتماسكة ومويدة للحكومة طيلة الدور التشريعي ما لم تقرَّ الحكومة حل البرلمان قبل نهاية هذه الولاية.

الفرع الثالث - تحويل النظام الدستوري البرلماني المتطور إلى نظام رئاسي:

يقوم النظام السياسي الفرنسي وفق دستور عام 1958م على مبدأ ثنائية السلطة التنفيذية ذات الجناحين الفاعلين، أي أنَّ رئيس الدولة يملك من الصلاحيات ما يُمكنه من ممارسة الحكم فعلاً، وذلك على خلاف نظيره في النظام البرلماني التقليدي⁽⁷¹⁾. ويرى جانب من الفقه⁽⁷²⁾ أنَّ الرئيس الفرنسي وفقاً لهذا الدستور أصبح هو صاحب الدور الرئيس والفعال بالنسبة إلى السلطة التنفيذية.

(70) د. عبد الحميد متولي، القانون الدستوري والأنظمة السياسية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1993م، ص: 299.
(71) تنص المادة 19/ من الدستور الفرنسي لعام 1958م على أنَّ: "أعمال رئيس الجمهورية غير المنصوص عليها في المواد 8/ - 1، 11، 12، 16، 18، 54، 56، 61 يوقع عليها الوزير الأول، والوزراء المسؤولون عند الاقتضاء".

Article 19 : "Les actes du Président de la République autres que ceux prévus aux article 8 (1er alinéa), 11, 12, 16, 18, 54, 56, et 61 sont contresignés par le Premier ministre et, le cas échéant, par les ministres responsables".

(72) د. حافظ علوان حمادي الدليمي، النظم السياسية في أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص: 156.

فوفقاً لهذا النظام، يملك الرئيس صلاحيات خاصة به، كما يملك رئيس الحكومة صلاحيات خاصة به، وهذا الأخير في حاجة إلى ثقة البرلمان بحكومته للاستمرار بمنصبه. واستناداً إلى هذه الفاعلية في ثنائية السلطة التنفيذية، تظهر الأغلبية داخل البرلمان وكأنها أغليبتان؛ أغلبية نيابية تمنح ثقتها للحكومة، وأغلبية رئاسية مؤيدة لرئيس الدولة تمنحه موقعاً متميزاً في النظام السياسي الفرنسي.

بناءً على هذا المظهر الثنائي للأغلبية في البرلمان الفرنسي، يمكننا دراسة مبدأ الفصل الحزبي بين السلطات العامة في الدولة في فرنسا من زاويتين؛ الأولى: هي حالة توافق الأغلبية الرئاسية مع الأغلبية البرلمانية. والثانية: هي حالة الاختلاف بين هاتين الأغليبتين. حيث يترتب على ذلك نتيجة غاية في الأهمية، تتمثل في تركيز السلطات التنفيذية بيد رئيس الدولة في الحالة الأولى، وبالفصل بين سلطة رئيس الدولة وسلطة رئيس الحكومة في الحالة الثانية وفقاً لما جاء به الدستور الفرنسي.

وبعبارة أخرى، فإنّ توافق الأغلبية البرلمانية مع الأغلبية الرئاسية يؤدي إلى تركيز سلطات الدولة في يد رئيس الدولة، حيث يصبح هو المهيمن على الحكومة والبرلمان، وبالتالي يجمع في يده السلطتين التنفيذية والتشريعية، الأمر الذي يؤدي إلى تحويل النظام الفرنسي - من وجهة نظرنا - إلى صورة من صور النظام الرئاسي.

فالرئيس /شارل ديغول/ واستناداً إلى أغليبيته البرلمانية، قال: "ليكن معلوماً أنّ السلطة الموحدة للدولة أُحيلت بكاملها إلى الرئيس المنتخب من الشعب، ولم يعد يوجد أي سلطة سواء أكانت وزارية أو مدنية أو عسكرية أو قضائية إلا وتستمد سلطتها وبقائها منه"⁽⁷³⁾.

(73) د. إسماعيل الغزال، د. إسماعيل الغزال، القانون الدستوري والنظم السياسية، الطبعة الثالثة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1987م، ص: 226.

وفي إطار العلاقة بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة، قال الرئيس "بو مبيدو" إن: "الرئيس هو الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية والحامي والضامن للدستور، بينما يقوم رئيس الحكومة بدور مهم في مسيرة القضايا وإدارة الإدارات والعلاقات مع البرلمان"⁽⁷⁴⁾.

وقد أبرز رئيس حكومته "شابان دلامس" الأثر المباشر لدعم الأغلبية الرئاسية بقوله: "من المفترض - دستورياً - ألا يكون هنالك تبعية كاملة ومتينة من رئيس الحكومة إلى رئيس الدولة، ولكنّ التوجيهات النهائية تعود إلى رئيس الدولة، وهذا الأخير الذي يتوقف عليه وحده اختيار رئيس الحكومة، يستطيع أن يضع حداً لوظائف هذا الأخير في كل لحظة، فرئيس حكومة على هذا الطراز لا يمكنه البقاء لحظة في منصبه ضد رغبة رئيس الجمهورية"⁽⁷⁵⁾.

ولم يختلف الحال في عهد الرئيس "جي سكار ديستان" حيث صرّح بوضوح أنّ تفسيره للنظام السياسي الفرنسي وفق دستور عام 1958م هو التفسير الرئاسي للمؤسسات، ولذلك سوف يباشر الحكم بنفسه⁽⁷⁶⁾.

ومن جانبنا، نعتقد أنّ التطبيق الدستوري لدستور عام 1958م من ناحية ثنائية السلطة التنفيذية لن يتحقق إلا عند اختلاف الأغلبية الرئاسية عن الأغلبية البرلمانية، وقد أبصرت هذه الفرضية النور إثر الانتخابات التشريعية التي جرت في 16 آذار/مارس 1986م، حيث أسفرت عن فوز اليمين المعارض. وعليه كلّف الرئيس "ميتزان" في 18 آذار/مارس 1986م "جاك شيراك" - الديغولي - بتشكيل الحكومة⁽⁷⁷⁾. وقد قبل "شيراك" التكليف في العشرين من الشهر ذاته تحت شعار "التعايش أو المساكنة" بين الرئيس والأغلبية الجديدة المعارضة له، وهنا فقد رئيس الدولة سلطته في اختيار

(74) د. إسماعيل الغزال، المرجع نفسه، ص: 227.

(75) د. إسماعيل الغزال، المرجع نفسه، ص: 227.

(76) د. إسماعيل الغزال، الدساتير والمؤسسات السياسية، مرجع سابق، ص: 334.

(77) د. حسن مصطفى البحري، "تداول السلطة"، الموسوعة القانونية المتخصصة، المجلد الأول، الطبعة الأولى، مؤسسة الصالحاني للطباعة، 2010م، ص: 6 - 7.

الوزراء، وفي توجيه العمل الحكومي وفق إرادته، على خلاف ما كان عليه الحال عندما كانت الأغلبية مؤيدة له⁽⁷⁸⁾.

والحقيقة فإنّ التعايش بين "ميتران" و "شيراك" مهد له موافقات ضمنية وعلمية وبالذات من قبل "شيراك"، وقد كانت هنالك لقاءات ثنائية بين الاثنين تسبق اجتماعات مجلس الوزراء، وفي مجال العمل تمّ تحديد مجال إشراف كل منهما، "ميتران" يعمل في الإشراف على ميداني الدفاع والشؤون الخارجية، في حين يسعى "شيراك" إلى الإشراف على الشؤون الداخلية. أمّا في حالة حدوث خلاف بين الاثنين، فإنّ الرئيس "ميتران" كان غالباً ما يسعى إلى إصلاحه، ويخرج "شيراك" رئيس الحكومة منتصراً في كل خلاف مع الرئيس مستنداً في ذلك على الأغلبية البرلمانية التي نقلت السلطة الفعلية إليه⁽⁷⁹⁾ – أي الوزير الأول – وهذا لا يستثني القيام ببعض التنازلات من قبل الطرفين للحفاظ على سمعتهما السياسية⁽⁸⁰⁾، وضمان سير النظام السياسي.

بناءً على ما سبق، فإنّنا نستطيع القول إنّ تماثل الانتماء الحزبي بين رئيس الدولة والأغلبية البرلمانية يمنح رئيس الدولة موقعاً متميزاً عن نظيره في النظام البرلماني، بل يمنحه أكثر من ذلك، إذ يمنحه من السلطات الفعلية ما لم يقرره دستور عام 1958م له. وبذلك يمكننا القول إنّ مبدأ الفصل الحزبي بين السلطات يؤدي إلى تحويل النظام البرلماني المتطور إلى نظام رئاسي استناداً إلى الانتماء الحزبي المشترك بين رئيس الدولة والأغلبية البرلمانية.

(78) د. إسماعيل الغزال، الدساتير والمؤسسات السياسية، مرجع سابق، ص: 338.

(79) د. صالح بنشوري، "العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في الأنظمة النيابية"، مجلة الفكر، العدد السابع، تشرين الثاني/نوفمبر، الجزائر، 2011م، ص: 183.

(80) د. حافظ علوان حمادي الدليمي، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص: 158.

وينفي البعض⁽⁸¹⁾ هذه النظرية استناداً على أنَّ تعدد الأحزاب ذات الإيديولوجيات المختلفة في فرنسا يؤدي إلى عدم انفراد حزب واحد بأغلبية المقاعد في البرلمان، وبالتالي عدم انفراد حزب واحد بالحكم، ولذلك يختفي تأثير الظاهرة الحزبية على الهياكل الدستورية للنظام السياسي الفرنسي.

⁽⁸¹⁾ د. عادل ثابت، النظم السياسية، مرجع سابق، ص: 126.

المبحث الثاني: دور الانضباط الحزبي في تفعيل مبدأ الفصل الحزبي بين السلطات العامة في الدولة:

يُشكّل الانتماء الحزبي العامل الأبرز في تكريس مبدأ الفصل الحزبي بين السلطات، فوفقاً لهذا العامل تكون تبعية السلطات العامة إلى الحزب الذي تنتمي إليه، وليس إلى النصوص الدستورية التي تُنظّم عملها، فوفقاً للانضباط الحزبي لم يعد البرلمانيون هم الذين يديرون الحزب، بل أصبح الحزب هو الذي يُوجّه البرلمانيين⁽⁸²⁾. ويُعرّف⁽⁸³⁾ الانضباط الحزبي بأنه: التزام نواب الحزب بالتصويت تأييداً لقرارات زعماء الحزب داخل البرلمان.

وتختلف درجة الانضباط الحزبي باختلاف الثقافة السياسية في الدول المختلفة، وسوف نحاول بيان دور هذا العامل في كل من المملكة المتحدة من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثانية بوصف الأولى مثلاً على الانضباط الحزبي الصارم، وبوصف الثانية الصورة الأمثل لمرونة الأحزاب. وذلك في مطلبين اثنين على النحو الآتي.

المطلب الأول: الانضباط الحزبي الصارم "المملكة المتحدة":

تُعدّ الأحزاب في المملكة المتحدة أحزاباً جماهيرية شديدة المركزية والانضباطية⁽⁸⁴⁾، إلى الدرجة التي دفعت جانباً من الفقه⁽⁸⁵⁾ إلى وصفها بالصلابة، لذلك نجد أنّ عضو الأغلبية البرلمانية يتردد طويلاً قبل أن ينتقد تصرفاً من التصرفات أو يهاجم رأياً من الآراء العائدة لرئيس الحكومة⁽⁸⁶⁾، لأنّه بنقده الحكومة قد يحرّجها أمام الرأي العام، أو يزعزع موقفها أمام الهيئة الناجبة، الأمر الذي قد يؤدي إلى فقدان حزبه للأغلبية البرلمانية، وبالتالي فقدان الحزب للحكم. ولذلك فإنّ السمة الرئيسية لنواب الحزب

(82) موريس دوفرجه، الأحزاب السياسية، 2011م، مرجع سابق، ص: 204.

(83) أحمد عادل، الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية، مرجع سابق، ص: 88.

(84) د. أحمد سرحال، القانون الدستوري والأنظمة السياسية، مرجع سابق، ص: 270.

(85) موريس ديفرجه، الأحزاب السياسية، ترجمة: علي مقلد - عبد المحسن سعد، الطبعة الثالثة، دار النهار، بيروت،

1980م، ص: 106.

(86) ر. ت. مكنتزي، الأحزاب السياسية في بريطانيا، مرجع سابق، ص: 16.

في المملكة المتحدة هي الالتزام بالتصويت لمصلحة سياسة الحزب، وعدم التحدث علناً ضد هذه السياسة⁽⁸⁷⁾، وذلك تحت طائلة العزل من الحزب⁽⁸⁸⁾.

ولكن لا يعني ذلك أن الانضباط الحزبي في المملكة المتحدة هو أعمى، إذ يُمكن للبرلمانيين أن يردوا مشروعات الحكومة، ولكن غير الأساسية، وقد تكرر هذا الأمر بين عامي 1950م و1965م، الأمر الذي أدى إلى معاناة "مارغريت تاتشر" أثناء حكمها. وقد تكرر ذلك في عام 2019م مع "تيريزا ماي" فيما يتعلق بقضية الانسحاب من الاتحاد الأوروبي. ولم يكن حزب العمال بمنأى عن هذه الظاهرة، إذ أخذ يسار الحزب يُبدي عداً لمبادرات حكومته في الثمانينات⁽⁸⁹⁾.

ومن الأمثلة على ذلك؛ أنه في العام 2004م تقدّم 23/ نائباً في برلمان المملكة المتحدة بطلب لمساءلة رئيس الحكومة "توني بلير" بهدف عزله بسبب ما وصفوه بسوء التصرف بشكل كبير فيما يتعلق بالعدوان على العراق⁽⁹⁰⁾.

وطالب النواب بتشكيل لجنة للتحقيق في تصرفات "بلير" المتعلقة بالحرب، وتحديد ما إذا كانت هنالك أسس كافية لعزله، كما طالبوا اللجنة بتحليل النتائج التي خلصت لها لجنة التفتيش في العراق عن أسلحة الدمار الشامل، والتي جاء فيها أن العراق لم يكن يمتلك مثل تلك الأسلحة، وكذلك تصريح الأمين العام للأمم المتحدة أن الحرب لم تكن شرعية.

وتزايدت الضغوط على "بلير" عندما طلب الرئيس الأمريكي "جورج بوش الابن" منه الإقرار أن المعلومات التي قدّمها إلى البرلمان حول العراق كانت غير صحيحة في جزء كبير منها. كما أكد وزير الخارجية البريطاني السابق "روبن كوك" أن الموضوع صار محرّجاً، وأن الحكومة تحاول إنكار

(87) أحمد عادل، الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية، مرجع سابق، ص: 176.

(88) د. سعيد بو الشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، الجزء الثاني، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 205.

(89) لبنى حشمواف، الأحزاب السياسية في ظل الأنظمة الدستورية، مرجع سابق، ص: 97.

(90) وسيم حسام الدين الأحمد، الرقابة البرلمانية على أعمال الإدارة في النظام البرلماني والرئاسي، مرجع سابق، ص: 114 - 117.

الحقيقة، وقال في هذا الصدد: "الآن وقد قرر البيت الأبيض أنه ربما حصل على معلومات خاطئة، فمن المخجل أن نرى حكومتنا ما تزال تحاول إنكار الحقيقة، انتهت اللعبة".

وحتّى الوزير السابق في وزارتي الخارجية والدفاع "دوج هدسون" الحكومة على توضيح موقفها. ودعا "مايكل انكرام" - وزير خارجية الظل - رئيس الحكومة "توني بلير" إلى تفسير لماذا يُصدق حتى الآن المعلومات بشأن أسلحة الدمار الشامل، وحتّى على إجراء تحقيق مستقل بخصوص الفترة التي سبقت حرب العراق.

وقد فاجأ "توني بلير" أعضاء مجلس العموم في جلسة علنية في شباط/فبراير 2004م بقوله إنّه لم يكن يعرف قبل التصويت - الذي أجاز العدوان على العراق في 18 آذار/مارس 2003م - الطبيعة الدقيقة لأسلحة الدمار الشامل الواردة في ملف حول العراق، ما أعطى انطباعاً أنّه يريد الغزو، وأنّه شارك فيه عن جهل. وكان الملف سابق الذكر قد تضمن معلومات تشير إلى أنّ العراق يملك القدرة على نشر أسلحة كيميائية أو جرثومية في مدة زمنية قصيرة.

وأثارت هذه التصريحات الانتقادات في الحزب المعارض، وأعلن وزير خارجية الظل "مايكل انكرام" أنّ جواب رئيس الحكومة يطرح أسئلة خطيرة حول ما كانت الحكومة على معرفة به عندما دخلت الحرب على العراق. كما أنّ جواب "بلير" يضعه في تناقض مع تصريحات الوزير السابق "روبن كوك" ووزير الدفاع "جيف" اللذين أكدا أنّهما كانا على علم أنّ المعلومات الاستخباراتية حول العراق كانت تشير إلى أسلحة تكتيكية بسيطة وليس إلى أسلحة كيميائية وبيولوجية بعيدة المدى، وقالوا إنّ على "توني بلير" أن يعتذر ويصحح ما قاله أمام مجلس العموم، أو أن يشرح كيف أنّه لم يكن على دراية بما كان يعلمه اثنان من أعضاء حكومته.

وفي 28 أيلول/سبتمبر 2004م اعتذر "توني بلير" لأول مرة عن المعلومات الخاطئة حول أسلحة العراق المزعومة، وذلك أمام مؤتمر حزب العمال في مدينة "برايتون" جنوب المملكة المتحدة، وقال: "أنا عرضة للخطأ، وقادر على ارتكابه كأى إنسان آخر".

ورغم أنَّ هذه القضية ترقى لأن تكون فضيحة بالنسبة إلى حكومة "توني بلير" يترتب عليها تقرير المسؤولية السياسية للحكومة، إلّا أنَّ نواب الأغلبية البرلمانية المنتمين إلى حزب العمال أيدوا حكومتهم بالطلق رغم اختلافهم مع قرار الغزو، ولم تصل الأمور في هذه القضية إلى حد طرح الثقة بالحكومة.

وقد تجسّد الانضباط الحزبي أيضاً في حكومة "أنتوني إيدن" المحافظة، ففي أثناء العدوان الثلاثي ضد مصر بعد تأميمها لشركة قناة السويس عام 1956م، لم يسلم "إيدن" من الاعتراض على سياسته من جانب أعضاء مجلس العموم من حزب العمال المعارض، وكذلك من جزء من نواب حزب المحافظين الذي يتزعمه "إيدن". إلّا أنّه عند طرح الثقة بالحكومة؛ حرص النواب المحافظون⁽⁹¹⁾ على التصويت لصالح الحكومة، وعند فشل العدوان على مصر أجبروه على الاستقالة حتى لا يتعرض الحزب إلى الانقسام⁽⁹²⁾، وبذلك تمّ تفادي خسارة الحكم من قبل حزب المحافظين⁽⁹³⁾.

ولعلّ أبرز مثال يوضح درجة الانضباط الحزبي في المملكة المتحدة؛ هو حالة طرح الثقة بحكومة "جيمس كالا هن" - زعيم حزب العمال ورئيس الحكومة - في آذار/مارس 1979م، حيث تمّ سحب الثقة من الحكومة بفارق صوت واحد.

فرغم معارضة بعض نواب الأغلبية المنتمية إلى حزب العمال لبعض جوانب سياسة رئيس الحكومة والمتمثلة برفضه الدعوة إلى انتخابات تشريعية مبكرة حينما كانت الظروف مواتية لصالح الحزب، وذلك بهدف حصول الحزب وحده على الأغلبية دون مشاركة من الأحزاب الصغيرة، إلّا أنَّ نواب

(91) يُعرّف السياسيون المحافظون بأنهم تلك الفئة القانعة بالأوضاع القائمة والمتشائمة من الإصلاح. انظر في ذلك: د. حافظ علوان حمادي الدليمي، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص: 29.

(92) د. حسن سيد أحمد إسماعيل، النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا، مرجع سابق، ص: 89.

(93) وسيم حسام الدين الأحمد، الرقابة البرلمانية على أعمال الإدارة في النظام البرلماني والرئاسي، مرجع سابق، ص:

الأغلبية التزموا بالتصويت لصالح حكومتهم، والسبب الذي أدّى إلى سقوط الحكومة هو تصويت معظم الأحزاب الصغيرة لصالح سحب الثقة من الحكومة.

وقد كان من الممكن تعادل الجانبان - الأغلبية والمعارضة - وعدم صدور قرار سحب الثقة لولا غياب عضو من الأغلبية لإصابته بأزمة قلبية حادة⁽⁹⁴⁾.

ومن استعراض هذه الأمثلة، نستطيع القول إنّ الانضباط الحزبي في المملكة المتحدة يهدف إلى استمرار حيافة السلطة، وفي سبيل ذلك تعمل الأغلبية في مجلس العموم على مساندة الحكومة بالتصويت لصالحها عند طرح الثقة بها، وذلك حتى في حال عدم رضائها عن تصرفات الحكومة ككل، أو رئيسها بمفرده، وذلك تفادياً لسقوط الحكومة بالكامل، أو انخفاض شعبية الحزب، أو تعرضه إلى الانقسام وضياع السلطة منه⁽⁹⁵⁾.

المطلب الثاني: الانضباط الحزبي المرن (الولايات المتحدة الأمريكية):

تتصف الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية بالمرونة الكافية⁽⁹⁶⁾ لإعطاء أعضاء الحزب من ممثلي الشعب في الكونغرس الحرية بالتصويت ضد مشروع قرار أو قانون يتقدّم الحزب به في بعض الأحيان⁽⁹⁷⁾.

(94) وسيم حسام الدين الأحمد، المرجع نفسه، ص: 111.
(95) قد يؤدي انشقاق نواب حزب الأغلبية البرلمانية في المملكة المتحدة إلى القضاء على الحزب وزواله عن المسرح السياسي، وهو ما حدث بالنسبة لحزب الأحرار. ولذلك يحرص حزبا العمال والمحافظين على عدم الوقوع في ذات الخطأ الذي ارتكبه حزب الأحرار.
انظر في ذلك: د. حسن سيد أحمد إسماعيل، النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا، مرجع سابق، ص: 89.

(96) موريس دوفرجه، مدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص: 106.
(97) د. عبد المنعم محفوظ، د. نعمان أحمد الخطيب، مبادئ في النظم السياسية، مرجع سابق، ص: 334.

وذلك لأنَّ الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة الأمريكية لا يستندان إلى عقيدة معينة ترمي إلى تحقيق غايات المجتمع وأهدافه⁽⁹⁸⁾، إضافة إلى أنَّ لهما طابع محلي لا مركزي، بحيث يكون لكل حزب طابعه الخاص في كل ولاية⁽⁹⁹⁾.

وهذا الطابع المحلي يفرض عند التصويت على مشروعات القوانين في الكونغرس على العضو أن يراعي مصلحة ولايته وليس الانتماء الحزبي فقط، حيث يُعدّ أعضاء الكونغرس أنَّ مهمتهم الأساسية هي خدمة جماهير الناخبين، ومن ثمَّ فإنَّ السياسات الرئاسية التي تؤثر على دوائهم الانتخابية أو ولاياتهم سوف تلقى مقاومة من جانبهم، حتى ولو كانت هذه السياسات في صالح البلاد ككل⁽¹⁰⁰⁾. ولذلك من الممكن أن نرى عملية تصويت أعضاء الحزب الواحد داخل الكونغرس تنقسم بين مؤيد ومعارض، وفي أغلب الحالات يصعب إيجاد موقف مؤيد للحزب الجمهوري أو الحزب الديمقراطي إزاء القضايا المطروحة، وعند عرض مشروع قانون ما على التصويت يؤيده جمهوريون وديمقراطيون ويعارضه جمهوريون وديمقراطيون آخرون⁽¹⁰¹⁾. وفي العادة، يتبنَّى عضو مجلس النواب أو الشيوخ أربعة أنواع نموذجية من دوافع التصويت في المجلسين، وفق الآتي⁽¹⁰²⁾:

1- الوصي Trustee: يتبع الأوصياء في الأساس قناعتهم الشخصية عندما يتعلق الأمر بالتصويت، فهم يعتقدون أنَّ صوتهم في المجلس لا يجب أن يكون مجرد انعكاس لرغبات ناخبهم فحسب، بل يرون أنَّهم أكثر قدرة على تحديد الخيارات الصحيحة نظراً لما يتمتعون به من خبرة مهنية وقدرة على الوصول إلى مصادر المعلومات.

(98) د. حسن سيد أحمد إسماعيل، النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا، مرجع سابق، ص: 42.
(99) د. مروان محمد محروس المدرس، مسؤولية رئيس الدولة في النظام الرئاسي والفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الإعلام، عمان، 2002م، ص: 100.
(100) لاري إلويتز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص: 185.
(101) د. حافظ علوان حمادي الدليمي، النظم السياسية في أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص: 271.
(102) لاري إلويتز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص: 156.

2- المندوب: يُعدّ المندوبون أصواتهم تعبيراً عن رؤية الغالبية من ناخبهم، وبتجاهل هؤلاء المشرعون ما يرغب فيه قادة الحزب الذي ينتمون إليه، أو ما تريده أي جماعة معينة من جماعات المصالح الاقتصادية⁽¹⁰³⁾ Economic Interest Groups أو غير الاقتصادية⁽¹⁰⁴⁾ Non-Economic Interest Groups، وذلك إذا تعارضت تلك الرغبات مع الإرادة الشعبية.

3- الحزبي: يتبع هؤلاء المشرعون نصيحة قيادة الحزب واتجاهه في مجلسي النواب والشيوخ في الغالبية من قرارات التصويت.

4- السياسي: يُعدّ هذا النمط خليطاً من الأدوار الثلاثة جميعاً، ويعتمد ذلك على القضية موضع التصويت.

ويسوّغ جانب من الفقه⁽¹⁰⁵⁾ عدم الانضباط الحزبي في الولايات المتحدة الأمريكية بأنّ النظام الأمريكي لا يعرف مبدأ المسؤولية الوزارية أمام الكونغرس، وأنّ تصويت أعضاء من الحزب ضد أغلبية حزبهم في المجلس لا خطر منه، وهذا التصويت المخالف لا يعدّ تحرراً من وصاية الحزب، أو خروجاً عليه، بل هو يكشف مدى تبعية النائب إلى المنظمة الحزبية على مستوى الولاية أو على المستوى المحلي. فالتصويت الحزبي - أي التصويت بناءً على تعليمات الحزب - يكاد لا يلاحظ داخل الكونغرس، وليس هنالك من أغلبية ديمقراطية أو جمهورية متماسكة ومستمرة تساند السلطة

⁽¹⁰³⁾ تُعرّف جماعات المصالح الاقتصادية بأنّها الجماعات التي يكون دافعها الأساسي الحصول على مكاسب نقدية أو متعلقة بمزايا أمن وأمان الوظيفة لصالح أعضائها.

⁽¹⁰⁴⁾ تُعرّف جماعات المصالح غير الاقتصادية بأنّها الجماعات التي تقوم لخدمة قضية معينة تتعلق غالباً بالمصلحة العامة أو المستهلك أو قضايا البيئة.

ويشكل عام تُعرّف جماعات المصالح بأنّها مجموعات من الأفراد الذين يشتركون في مجموعة من الأهداف، وتضافرت جهودهم من أجل إقناع الحكومة بتبني السياسات التي تُساعدهم.

ثيودور لووي وبنيامين جينسبرغ، **الحكومة الأمريكية: الحرية والسلطة**، الكتاب الثاني، ترجمة: عبد السمیع عمر زين الدين ورباب عبد السمیع زين الدين، الطبعة الأولى، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2006م، ص: 616.

⁽¹⁰⁵⁾ د. محمد الحلاق وآخرون..، **النظم السياسية**، مرجع سابق، ص: 77.

التنفيذية ضد معارضة من نفس النمط، تنتقد هذه الأخيرة وتوجّه اللوم لها⁽¹⁰⁶⁾، فالأغلبية متغيرة حسب الموقف أو بحسب الموضوع المطروح على التصويت⁽¹⁰⁷⁾.

ويلاحظ هنا، أنَّ هناك قلة فقط من مشروعات القوانين يُمكن أن تحظى بالإعلان عنها للجمهور على نحو كبير، أو تكون ذات أهمية بالنسبة إلى ناخب الممثل التشريعي، ما يجعل لوظيفة المندوب السيادة، إلاَّ أنَّه في الحالات التي تكون فيها لا مبالاة أو جهل من جانب الناخب، يُمكن إقرار وظيفة الوصي. أمَّا التصويت إلى جانب الحزب؛ فإنَّ الدراسات تُظهر أنَّه في الاقتراعات الهامة سوف تعارض "أغلبية" الديمقراطيين "أغلبية" الجمهوريين، خاصة في مجلس النواب⁽¹⁰⁸⁾.

هذه المرونة أوجدت في الحياة السياسية الأمريكية مصطلح "الاستقطاب الحزبي Party polarization" والذي يعني قياس قوة الحزب في الكونغرس استناداً إلى الحد الذي يصوت فيه الأعضاء في مجلسي النواب والشيوخ بما يتفق وتوجهات أحزابهم، أي أنَّه يُمثِّل نسبة التصويت التي تكون فيها أغلبية حزب معين تصطف ضد أغلبية الحزب الآخر⁽¹⁰⁹⁾.

وفي هذا الصدد، نجد أنَّ من المفيد ذكر مثلين يوضحان المرونة الحزبية في التصويت داخل الكونغرس. وذلك في فرعين اثنين، وفق الآتي.

الفرع الأول- يتألف الكونغرس من أغلبية معارضة لرئيس الدولة (قضية كلينتون - مونيكا):

بدأت أولى فصول هذه القضية⁽¹¹⁰⁾ عندما قامت /بولا جونز/ - الموظفة السابقة في مؤسسة التنمية الصناعية في ولاية "أركنسو" - برفع دعوى مدنية في العام 1994م ضد الرئيس "بيل كلينتون"،

(106) د. أحمد سرحال، القانون الدستوري والأنظمة السياسية، مرجع سابق، ص: 246.

(107) د. كمال الغالي، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، مرجع سابق، ص: 361.

(108) لاري إلويتز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص: 156 - 157.

(109) د. نصر محمد علي الحسيني، النظام الحزبي وأثره في أداء النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص: 154.

(110) د. سعود فلاح الحربي، التحقيق البرلماني في الأنظمة السياسية المعاصرة وعلاقته بمبدأ فصل السلطات، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق - كلية الحقوق، 2010م، ص: 113 وما بعدها.

تتهمه فيها بالتحرش الجنسي عندما كان حاكماً للولاية، وقد رفض الرئيس هذه الادعاءات، وأشار إلى أنها محض افتراء، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن يرفع مواطن مدني قضية ضد رئيس حالي، وبعد هذا التصريح من الرئيس؛ رفضت المحكمة العليا ما جاء على لسان الرئيس "كلينتون" واستناده إلى الحصانة الرئاسية، وقرّرت في عام 1997م أن هذه المواطنة مثلها مثل أي مواطن آخر يلجأ إلى السلطة القضائية يلتمس العدل، وللمحكمة الحق في النظر في دعواها، كما للمواطنة المذكورة الحق في التقدم بها في أثناء تولي الرئيس مهمات منصبه.

وبعد ذلك، بدأت الإجراءات القضائية ضد الرئيس "كلينتون" بالسريان، في أثناء المحاكمة طلب محامي المدعية "جونز" من الرئيس تقديم معلومات عن علاقات جنسية أخرى له، فرفض الرئيس في البداية الإجابة لأنّ هذا السؤال خارج عن القضية، إلّا أنّ المدعية أصرت على طلبها، وعرضت الأمر على القاضية "رايت"، فوافقت القاضية على هذا الطلب، وطلبت من الرئيس تقديم معلومات عن علاقات جنسية أخرى له، وتمّ ذلك بالفعل في عام 1998م عندما سؤل الرئيس تحت القسم عن علاقات جنسية أخرى في مقر عمله، وسؤل عن علاقته بالمندرية السابقة في البيت الأبيض "مونیکا لوينسكي"، فأنكر الرئيس خطياً تورطه جنسياً معها، وأنّه لا يذكر وجوده منفرداً معها، وبذلك تمّ حفظ قضية "جونز".

طلبت "جونز" من صديقة لها تعمل مع "مونیکا" في البيت الأبيض محاولة استدراج "مونیکا"، وتسجيل اعتراف لها حول علاقتها الجنسية مع الرئيس "كلينتون"، وهو ما تمّ بالفعل، وأمام هذا الحدث وبشكل غير متوقع، أعلن الرئيس اعترافه بخطيئته، ووصف علاقته مع "مونیکا" بأنّها علاقة آثمة، واعتذر لأسرته وأصدقائه وللشعب الأمريكي، الأمر الذي أتاح فتح ملف التحقيق ثانية، وتحويل القضية إلى المحقق المستقل "ستار".

بأشّر المحقق "ستار" عمله باستدعاء "مونيكاً" لسماع أقوالها، وقد وافقت على التعاون في القضية بشرط منحها الحصانة، فكان لها ذلك، واعترفت بالوقائع كاملة حول علاقتها الجنسية مع الرئيس، وقدمت بعض الأدلة التي تثبت ذلك، وتتمثل بالآتي⁽¹¹¹⁾:

1- أشرطة تسجيل خاصة بجهاز الرد الآلي، والتي احتوت على رسائل قصيرة من الرئيس إليها.

2- هدايا عديدة قدمها الرئيس إليها.

3- الفستان الذي قدمته "مونيكاً" وعليه بقعة للسائل المنوي للرئيس، وقد تم تحليلها واستخراج الشفرة الوراثية ومقارنتها بدم الرئيس، وثبت تورطه الفعلي بذلك. وأنهى المحقق المستقل عمله بتقرير مفصل يتضمن معلومات أساسية موثوق بها، تثبت أنّ الرئيس ارتكب أفعالاً تصلح أن تكون سندا لاستخدام مجلس النواب حقه في اتهام الرئيس، ومحاكمته أمام مجلس الشيوخ لعزله من منصبه، وأحال التقرير إلى مجلس النواب الأمريكي.

اتخذ مجلس النواب قراراً بإحالة القضية إلى اللجنة القضائية التابعة له، وقد منحها فيه سلطة إجراء التحقيق في اتهام الرئيس "كلينتون"، ومحاولة الكشف عن أسباب كافية لاستخدام المجلس سلطته الدستورية في اتهام الرئيس، وأجرت اللجنة التحقيق اللازم، وخلصت إلى أنّ هنالك أربعة أسباب تصلح لأن تكون سندا لمحاكمة الرئيس، وهذه الأسباب هي:

1- الحنث باليمين أمام هيئة المحلفين الكبرى.

2- الحنث باليمين في الدعوى المدنية المقامة عليه من قبل المدعية "جونز".

3- عرقلة العدالة بإخفاء الحقيقة.

4- إساءة استعمال السلطة.

⁽¹¹¹⁾ وسيم حسام الدين الأحمد، رئيس الدولة في الدول العربية والأجنبية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011م، ص: 190.

ونلاحظ هنا أنَّ المحقق "ستار" لم يستند إلى علاقة الرئيس الجنسية كسبب لاتخاذ إجراءات عزله، لأنَّها تقع في إطار السلوك الشخصي للرئيس، ولا تُمثِّل خطراً على الأمة أو إضراراً بمصالح الأمة، ولكنَّه استند على اتهام الرئيس "كلينتون" بالشهادة الزور بإنكاره في البداية أنَّ له علاقة مع "مونيكا"، وبإعاقة العدالة وتضليلها لأنَّه طلب منها - على حد قولها - أن تُخفي وجود أي علاقة بينهما في إطار التلاعب بالألفاظ، حيث قال الرئيس "كلينتون" أنَّه كانت له علاقة شائنة معها، ولكن لم تكن علاقة جنسية بالمعنى الكامل للعلاقة الجنسية بين رجل وامرأة⁽¹¹²⁾.

ناقش مجلس النواب تقرير لجنته القضائية، ووافق على مادتي الاتهام المتعلقتين بالحنث باليمين أمام هيئة المحلفين الكبرى بأغلبية 228/ صوتاً مقابل 206/ أصوات، وعرقلة العدالة بأغلبية 221/ مقابل 212/ صوتاً⁽¹¹³⁾. وانتخب مجلس النواب من بين أعضائه لجنة تتولى تقديم الاتهام إلى مجلس الشيوخ، ومتابعة إجراءات المحاكمة، وتمَّ إرسال إشعار بذلك إلى مجلس الشيوخ.

وعندما تسلَّم مجلس الشيوخ إشعار مجلس النواب بمحاكمة الرئيس "كلينتون"، أصدر أمراً إلى سكرتير المجلس التنفيذي لإشعار مجلس النواب بجاهزية مجلس الشيوخ لاستقبال أعضاء مجلس النواب المكلفين بمتابعة المحاكمة، بهدف عرض مواد الاتهام على مجلس الشيوخ باسم مجلس النواب والشعب الأمريكي.

وبدأت في عام 1999م إجراءات محاكمة الرئيس أمام مجلس الشيوخ، والذي يترأسه في هذه الحالة رئيس المحكمة العليا بدلاً من نائب رئيس الدولة، بعد أن يُقسم بأنَّه سوف يقيم عدالة غير متحيزة وفقاً للدستور وقوانين الولايات المتحدة الأمريكية، ويُقسم بعده الشيوخ القسم ذاته.

(112) د. حافظ علوان حمادي الدليمي، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص: 282.

(113) وسيم حسام الدين الأحمد، الرقابة البرلمانية على أعمال الإدارة في النظام البرلماني والرئاسي، مرجع سابق، ص: 171.

وبعد إجراء المحاكمة حسب الأصول المتَّبعة، اجتمع مجلس الشيوخ بهيئته الكاملة في جلسة سرية للتداول والتشاور النهائي، وبعد هذه الجلسة صوّت مجلس الشيوخ على مادتي الاتهام المقدمتين بحق الرئيس، وكانت نتيجة التصويت لصالح الرئيس "كلينتون"، حيث لم تحز أي من التهمتين على النصاب القانوني اللازم للإدانة والتمثل بموافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين⁽¹¹⁴⁾. ففي التهمة الأولى؛ صوّت لصالحه /55/ عضواً في مقابل /45/ عضواً صوّتوا لإدانته. وفي التهمة الثانية؛ تعادلت الكفتان، فجاءت النتيجة /50/ صوتاً مقابل /50/ صوتاً⁽¹¹⁵⁾.

ومن استعراض هذه القضية، يلفت انتباهنا نقطتان؛ الأولى: أنّ الرئيس "بيل كلينتون" قد اعترف بذنبه، وأنّ مجلس الشيوخ برّاه من ذلك، أي أنّ الرئيس من الناحية الفعلية مذنب بالتُّهم المنسوبة إليه، إلّا أنّه من الناحية السياسية بريء، وذلك بقرار رسمي صادر عن السلطة المختصة بمحاكمة الرئيس والتمثلة بمجلس الشيوخ.

أمّا النقطة الثانية: فهي اختلاف نسب التصويت لبندتي الاتهام في مجلس النواب بداية، وفي مجلس الشيوخ نهاية. وهو ما يظهر الطبيعة المرنة للأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، فلو أنّ هذه القضية أثّرت في المملكة المتحدة لوجدنا أنّ كل حزب سوف يصطف خلف الحكومة أو ضدها حسب الانتماء الحزبي المشترك أو المختلف بينهما.

ولن ننسى أن ننوّه - في هذه القضية - إلى سيطرة الحزب الجمهوري على مجلسي الكونغرس في تلك الفترة، وبالرغم من ذلك فقد فشل هذا الحزب في عزل الرئيس الديمقراطي من منصبه على الرغم

(114) المادة 1/ 3 - 6/ من الدستور الأمريكي لعام 1787م.

(115) وسيم حسام الدين الأحمد، الرقابة البرلمانية على أعمال الإدارة في النظام البرلماني والرئاسي، مرجع سابق، ص: 171.

ثيودور لوي وبنيامين جينسبرج، الحكومة الأمريكية: الحرية والسلطة، مرجع سابق، ص: 566.

من اعترافه بالقضية. وهو ما يدفعنا إلى الاعتقاد بالطابع المرن للأحزاب السياسية الأمريكية، وأنَّ التصويت داخل الكونغرس يجري وفقاً لتوجهات الرأي العام وليس وفقاً للانتماء الحزبي فقط⁽¹¹⁶⁾.
الفرع الثاني - يتألف الكونغرس من أغلبية مؤيدة لرئيس الدولة (قضية الجدار الحدودي مع المكسيك):

في 25 كانون الثاني/يناير 2017م أصدر الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" الأمر التنفيذي رقم 13767/ تحت عنوان "تحسين الحدود الأمنية وتحسين أوضاع الهجرة Borders Security and Immigration Enforcement Improvements".

ويؤجّه هذا الأمر الإدارات والوكالات التنفيذية إلى نشر كل الوسائل القانونية لتأمين الحدود الجنوبية للولايات المتحدة الأمريكية، ومنع المزيد من الهجرة غير القانونية إليها، وإعادة الأجانب غير الشرعيين بسرعة وبشكل ثابت وإنساني⁽¹¹⁷⁾.

وقد تضمّن هذا الأمر النص على أنَّ الوسيلة المثلى لحماية الحدود الجنوبية للولايات المتحدة هي البناء الفوري لجدار مادي على الحدود الجنوبية⁽¹¹⁸⁾.

وفي شباط/فبراير من عام 2017م صرّح الرئيس "ترامب" أنَّ الجدار يتم تصميمه الآن. وعلى هذا الأساس بدأت إدارة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية قبول أفكار نموذجية من الشركات لبناء الجدار الحدودي، وقد وصل عدد الشركات التي تقدّمت بنماذجها لبناء الجدار إلى أكثر من 200/ شركة⁽¹¹⁹⁾.

⁽¹¹⁶⁾ www.cbsnews.com/stories/1998/04/03/national/main6552.shtml 15/08/2025 11:02 A.M

⁽¹¹⁷⁾ القسم 1/ من الأمر التنفيذي رقم 13767/ لعام 2017م.

⁽¹¹⁸⁾ القسم 2/ من الأمر التنفيذي رقم 13767/ لعام 2017م.

⁽¹¹⁹⁾ Richard Gonzales, "**Rush begins for Contractors Who Want in on Border Wall Construction**", www.cnn.com 02:17 P.M

واستناداً إلى أنَّ الأراضي التي سوف يتم بناء الجدار عليها تعود ملكيتها في معظمها - حوالي ثلثي هذه الأراضي - إلى الولايات أو الملكية الخاصة، طلب الرئيس "ترامب" من الكونغرس الموافقة على تخصيص اعتمادات لـ 20/ محامٍ من وزارة العدل الأمريكية لمتابعة الجهود الفيدرالية للحصول على الأراضي والمقتنيات الضرورية لتأمين الحدود الجنوبية الغربية.

كما طلب الرئيس من الكونغرس الموافقة على اعتماد قدره 5,6/ مليار دولار لبدء العمل على بناء الجدار الحدودي مع المكسيك.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ بناء الجدار الحدودي بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك كان في منزلة الوعد الرئيس للحملة الرئاسية للرئيس "دونالد ترامب" (120).

وقد بدأت السنة المالية للحكومة الفيدرالية في الأول من تشرين الأول/أكتوبر 2018م، لكنَّ الكونغرس لم يكن قد أقرَّ اعتمادات هذه السنة بعد، ما دفعه إلى تمويل الحكومة على دفعتين؛ انتهت كل منها في: الثامن من كانون الأول/ديسمبر 2018م، و 22 كانون الأول/ديسمبر 2018م. وقد لجأ الكونغرس - ذو الأغلبية الجمهورية بمجلسيه - إلى هذا الأسلوب بسبب رفضه تمويل بناء الجدار الحدودي.

وفي 19 كانون الثاني/يناير 2019م تمَّ إعادة النظر في قانون الموازنة، وقد أقرَّه مجلس النواب مع ما يتضمنه من طلب الرئيس اعتماد تمويل بناء الجدار، لكنَّ مجلس الشيوخ رفض التصديق على مشروع الموازنة طالما تضمَّن اعتماد بناء الجدار.

(120) وفي أواخر عام 2017م دفعت وزارة الأمن الوطني نحو ثلاثة ملايين دولار لبناء ثمانية نماذج أولية بالقرب من "سان دييغو" في ولاية "كاليفورنيا"، حيث أنفق دافعوا الضرائب المحليون ما يقارب 2,3/ مليون دولار. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2017م فازت شركة S.W. F/ لأعمال البناء بعقد قيمته 18/ مليون دولار لبناء جدار على مسافة 2/ ميل في "كالي كسيكو" في ولاية "كاليفورنيا"، وبدأ البناء في شباط/فبراير 2018م.

www.cbsnews.com/stories/2015/03/12/national/main9221.shtml 15/8/2025 12:44

وقد أيد مشروع الموازنة في مجلس الشيوخ /50/ شيخاً /45/ جمهورياً و/5/ ديمقراطيين"، ورفضه /49/ شيخاً /45/ ديمقراطياً و/4/ جمهوريين".

ونتيجة لذلك بقيت الحكومة الفيدرالية في مرحلة الإغلاق الحكومي التي بدأت في 22 كانون الأول/ديسمبر 2018م، وذلك بسبب عدم الاتفاق بين الرئيس والكونغرس على تمويل الجدار.

وفي 25 كانون الثاني/يناير 2019م وافق الرئيس "دونالد ترامب" على تمويل الحكومة الفيدرالية لمدة ثلاثة أسابيع⁽¹²¹⁾، مقابل أن يدخل في مفاوضات مع بعض الديمقراطيين للحصول على دعمهم لتمرير اعتماد تمويل الجدار. حيث أشار القائم بأعمال كبير موظفي البيت الأبيض "ميك مولاني" إلى أن بعض الديمقراطيين يقرون خطة الرئيس لتعزيز أمن الحدود، ولكنهم قالوا إنهم لن يتمكنوا من التعاون مع البيت الأبيض طالما كان هنالك إغلاق جزئي للحكومة. وفي هذا الإطار قال الرئيس "ترامب" أنه لا يريد إغلاق الوكالات الفيدرالية مرة أخرى، ولكنه على استعداد للقيام بذلك إذا رفض الكونغرس التعاون معه لتأمين الحدود الجنوبية.

وعدّ الرئيس "ترامب" مدة الثلاثة أسابيع التي وافق عليها لتمويل الحكومة الفيدرالية في منزلة مهلة أمام الكونغرس للموافقة على اعتماد تمويل بناء الجدار وتمويل الحكومة الفيدرالية حتى 30 أيلول/سبتمبر 2019م.

وأمام تعنت الديمقراطيين المتمسكين برفض تمويل بناء الجدار الحدودي، أعلن البيت الأبيض في 14 شباط/فبراير 2019م أن الرئيس "دونالد ترامب" سوف يعلن "حالة الطوارئ الوطنية" لاستكمال تمويل الجدار. وقالت المتحدثة باسم الإدارة الأمريكية "سارة ساندرز" أن الرئيس سوف يعمل بموجب مراسيم، وخصوصاً مرسوم "حالة الطوارئ الوطنية" لينهي أزمة الأمن الوطني والإنساني على الحدود،

⁽¹²¹⁾ وافق الرئيس "ترامب" على هذا التمويل لأنه أخطر بأن الإغلاق الحكومي "يُعيق عمل أجهزة إنفاذ القانون في البلاد".

وأكدت على أن الرئيس يتمسك بوعده لبناء الجدار وحماية الحدود وضمان أمن الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد حصل الرئيس "ترامب" على تأييد زعيم الأغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ "ميتش ماكو نيل" على رغبته في إعلان حالة الطوارئ لتمويل بناء الجدار الحدودي. في مقابل انتقاد زعيم الأقلية الديمقراطية في مجلس الشيوخ "تشاك شومر" ذلك، الذي عدّ إعلان حالة الطوارئ الوطنية بأنه أمر سيء للغاية.

ويُعيد هذا الإعلان، وفي 14 شباط/فبراير 2019م، أقرّ مجلس الشيوخ الأمريكي بأغلبية ساحقة - 83/16 صوتاً مؤيداً للمشروع و/16 صوتاً معارضاً له - مشروع قانون لتمويل الإدارات الفيدرالية الأمريكية يُجنب البلاد إغلاقاً حكومياً وشيكاً. وقد رصد هذا المشروع ربع المبلغ الذي طلبه الرئيس لتمويل بناء الجدار. كما أقرّ مجلس النواب هذا المشروع.

وتنمّ إرسال المشروع إلى الرئيس "دونالد ترامب" الذي صادق عليه في 15 شباط/فبراير 2019م حيث أصبح قانوناً. وفي الوقت ذاته؛ أعلن الرئيس "حالة الطوارئ الوطنية" تزامناً مع توقيع مشروع الموازنة الجديد، وهو بهذا الإعلان يستطيع استقطاع تمويل خصّصه النواب لأغراض أخرى بقصد تمويل بناء الجدار. وفي هذا الإطار قال القائم بأعمال كبير موظفي البيت الأبيض "ميك مولاني": "إنّه إضافة إلى الـ 1,38/ مليار دولار التي وافق عليها الحزبان لتمويل بناء الجدار، سوف تجمع الإدارة أموالاً من جهات حكومية أخرى تُقدّر بنحو 8/ مليارات دولار". وفعلاً أصدر الرئيس "ترامب" في 25 آذار/مارس 2019م أمراً تنفيذياً باستقطاع مبلغ مليار دولار من الاعتمادات المخصصة للبيتاغون (وزارة الدفاع الأمريكية) وتحويل هذا المبلغ إلى تمويل بناء الجدار.

وقد لاقى إعلان الرئيس الأمريكي "حالة الطوارئ الوطنية" انتقاداً كبيراً⁽¹²²⁾، وخاصة من قادة الحزب الديمقراطي الذين عدّوه انتهاكاً كبيراً للدستور، وتعهّدوا بالظعن في قانونية الإعلان بوصفه انتهاكاً للدستور الأمريكي.

ولعلّ الانتقاد الأهم لإعلان الرئيس "دونالد ترامب" لحالة الطوارئ الوطنية؛ هو الانتقاد الصادر من السيناتور الجمهوري "ليندسي غراهام" - المشترك مع الرئيس في الانتماء الحزبي - الذي قال إنّه: "يجب ألاّ نسمح بإيجاد سابقة فظيعة تتمثل في السماح لرئيس الدولة بإعلان حالة الطوارئ الوطنية ببساطة كطريقة للالتفاف حول عملية تخصيص الاعتمادات في الكونغرس". وأضاف "غراهام": "الكونغرس سوف يدافع عن حقنا في أن نكون الهيئة التي تقرر الإنفاق الفيدرالي، ولا نسمح للرئيس باستخدام هذا الإجراء المتطرف كقاعدة حول عملية الاعتمادات المالية".

(122) وصفت منظمة Move On.org الأمريكية في 18 شباط/فبراير 2019م إعلان الرئيس "ترامب" "حالة الطوارئ الوطنية" بأنّه "انتهاك للسلطة"، و"اعتداء على الكونغرس". وقد دعت النشطاء إلى تنظيم احتجاجات تُعْم المدن الأمريكية، وأنشأت المنظمة موقعاً الكترونياً يُساعد الراغبين في التضامن على إيجاد أقرب نقطة تجمع للمشاركة في الاحتجاج.

www.moveon.org 15/08/2025 02:59 A.M

كما تقدّمت منظمة Public Citizen - التقديمية غير الربحية - بدعوى قضائية ضد مرسوم إعلان حالة الطوارئ الوطنية بالنيابة عن ثلاثة من ملاك الأراضي في "تكساس" و"Frontera Audubon Society" - وهي محمية طبيعية في وادي "ريو غراندي" - وقالت المنظمة في بيان لها إنّها "رفعت الدعوى في محكمة اتحادية في واشنطن". وأضافت: "لقد قاضينا /ترامب/ بسبب حالة الطوارئ الزائفة التي أعلنها، وإذا نجح "ترامب" في ذلك، فلا يُمكن أن نعرف ما هي حالة الطوارئ المصطنعة القادمة، ومن الذين سوف يتعرّضون إلى الاستهداف، وما هي سلطات الطوارئ التي سوف يتم الإعلان عنها... نرفض هذا الانحدار إلى الحكم الاستبدادي".

www.publiccitizen.com 15/08/2025 03:14 A.M

كما هدّدت النائب العام لولاية نيويورك "ليتسا جيمس" باتخاذ إجراء قضائي ضد إعلان الرئيس /ترامب/ حالة الطوارئ الوطنية، حيث قالت: "لن نقبل انتهاك السلطة هذا، وسوف نقوم بكل الأدوات القانونية التي تحت تصرفنا".

www.france24.com 15/08/2025 03:18 A.M

كما كتبت الديمقراطية "نانسي بيلوسي" على موقع تويتر: "المكسيك قالت لا، المصوتون قالوا لا، الكونغرس متسلحاً بالقوة الدستورية الاستثنائية قال لا". "ترامب" يرمي دستورنا في القمامة عبر إساءة استخدام القرار التنفيذي بإعلانه الزائف. هذه محاولة عارية لإسك السلطة، والتي لم يكن هنالك من داعٍ لتحصل. لن ينجح الأمر". كما صرّحت "بيلوسي": "إنّ إعلان حالة الطوارئ الوطنية يرقى إلى محاولة غير دستورية لامتلاك السلطة التنفيذية، بهدف انتزاع سلطة النواب في تقرير كيفية إنفاق التمويل الفيدرالي... إنّ احتكار الرئيس للسلطة يغتصب هذه السلطة، وينتهك بشكل أساسي ميزان القوى الذي تصوّره مؤسسو الولايات المتحدة الأمريكية".

وفي 26 شباط/فبراير 2019م، تبنّى مجلس النواب الأمريكي مشروع قانون لإلغاء قانون إعلان الرئيس "ترامب" حالة الطوارئ الوطنية، ومنع الرئيس من استخدام التمويلات الفيدرالية - الموجودة حالياً والمخصصة لمشروعات أخرى - لبناء جدار على الحدود الجنوبية، وعلى عدم تخصيص رقم جديد أكثر من الرقم الذي تمّ تخصيصه سابقاً من الموازنة لتمويل بناء الجدار. وذلك بأغلبية 245/ نائبا - كل النواب الديمقراطيين إضافة إلى 13/ نائبا جمهورياً - ومعارضة 182/ نائبا. وأرسل مشروع القانون إلى مجلس الشيوخ ذو الأغلبية الجمهورية - 53/ جمهورياً و 47/ ديمقراطياً - وبالفعل فقد وافق مجلس الشيوخ على مشروع القانون، وأحيل المشروع إلى الرئيس "ترامب" لإصداره. وفي 15 آذار/مارس 2019م، استعمل الرئيس "دونالد ترامب" الفيتو ضد مشروع القانون الذي تبناه الكونغرس، وصرّح الجمهوريون تعليقاً على فيتو الرئيس إنّ الديمقراطيين لا يملكون على الأرجح الأصوات اللازمة لإبطال قرار الرئيس. وهو أمر يحتاج إلى أغلبية الثلثين في كل من مجلسي الكونغرس.

وبعد استطلاع هذه القضية، ودراسة نسب التصويت على مشروع الموازنة التي طلبها الرئيس، نجد أنّ بعض أعضاء مجلس الشيوخ المنتمين إلى حزب الرئيس هم الذين عطّلوا الموافقة على المشروع، وأنّ الرئيس يأمل في تأييد مشروعه من قبل بعض الديمقراطيين⁽¹²³⁾. وهذا يعني أنّ الرئيس الأمريكي يعتمد على أغلبية مختلطة من كلا الحزبين، ويعود ذلك إلى المرونة الحزبية التي تتمتع بها الأحزاب في الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي هذا الصدد، يرى جانب من الفقه⁽¹²⁴⁾ أنّ هناك حقيقة بالنسبة إلى النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، تأتي كأثر لما يتسم به الحزبان الرئيسان هناك من الالتزام الكامل بالإيديولوجية

(123) تجدر الإشارة إلى أنّ الرئيس "جيمي كارتر" المنتمي إلى الحزب الديمقراطي، كان قد واجه معارضة الكونغرس ذا الأغلبية الديمقراطية في الكثير من مقترحاته، مثل الإصلاح الضريبي، والتأمين الصحي القومي، وسياسة شاملة للطاقة.

لاري ألويتز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص: 182.

(124) د. عادل ثابت، النظم السياسية، مرجع سابق، ص: 196 - 197.

القومية (بالمبادئ الأساسية والأهداف العليا للمجتمع)، وتتمثل هذه الحقيقة في أنَّ العلاقة بين الرئيس والكونغرس لا تتعرض إلى أزمات سياسية حادة قد تصل إلى حد القطيعة⁽¹²⁵⁾، فهذا أمر ضعيف الاحتمال، ذلك لأنَّ الرئيس يستطيع أن يمارس وظيفته في هدوء حتى في حالة عدم تمتع الحزب الذي ينتمي إليه بأغلبية في الكونغرس، فعدم التصادم الإيديولوجي بين الحزبين يستبعد تلقائية معارضة أعضاء الكونغرس الذين لا ينتمون إلى حزب الرئيس لسياسته⁽¹²⁶⁾، بل إنَّ من المحتمل أن يجد الرئيس من بين أعضاء الكونغرس المنتمين للحزب الآخر من يؤيد بعض سياساته⁽¹²⁷⁾، في حين أنَّه ليس من المستبعد أن يكون من بين معارضيه في الكونغرس بصدد هذه السياسة من ينتمي إلى حزبه. وقد حدث ذلك مثلاً في عهد ولاية الرئيس "أيزنهاور" - المنتمي إلى الحزب الجمهوري - الأولى والثانية /1953 - 1961م/، حيث استند في حكمه على ائتلاف ضمَّ جزءاً من أعضاء الكونغرس المنتمين إلى لحزب الجمهوري وجزءاً آخر من أعضاء الكونغرس المنتمين إلى لحزب الديمقراطي، وكان الفريقان المؤتلفان يطلقان على أنفسهما اسم "الأحرار"⁽¹²⁸⁾. ويُطلق هذا الجانب من الفقه الدستوري⁽¹²⁹⁾ على ذلك اسم "ظاهرة عدم الالتقاء الكامل داخل كل حزب بين أتباعه بصدد بعض السياسات العامة في الدولة". ومن جانبنا، نعتقد أنَّ هذا الاسم هو التعريف الحقيقي لمعنى مصطلح "المرونة الحزبية في الولايات المتحدة الأمريكية".

ومن دراسة هذين المثالين على العلاقة بين آلية تصويت الكونغرس والانتماء الحزبي المشترك أو المختلف مع رئيس الدولة، نجد أنَّ المرونة الحزبية تلعب دوراً مهماً في الحفاظ على ملامح مبدأ

(125) كما يحصل في لبنان عند اختلاف الأغلبية البرلمانية والحكومة مع رئيس الدولة. وذلك كما حصل في عهد الرئيس "إميل لحود" إثر تجديد ولايته الدستورية.

(126) د. رقية المصدق، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1990م، ص: 163 - 164.

(127) فالرئيس "بيل كلينتون" على سبيل المثال، حصل على تأييد الجمهوريين أكثر مما حصل عليه من الديمقراطيين في أثناء ولايتين الرئاسيتين له.

ثيودور لووي وبنيامين جينسبرج، الحكومة الأمريكية: الحرية والسلطة، مرجع سابق، ص: 590.

(128) د. حسن سيد أحمد إسماعيل، النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا، مرجع سابق، ص: 42.

(129) د. عادل ثابت، النظم السياسية، مرجع سابق، ص: 197.

الفصل بين السلطات، وعدم تطبيق مبدأ الفصل الحزبي بين السلطات العامة في الدولة بصورته المطلقة.

فوفقاً للقاعدة العامة لدور الأحزاب السياسية في ممارسة السلطة، نجد أنَّ مبدأ الفصل بين السلطات تتغير ملامحه في النظام الرئاسي إذا كان الحزب الذي حصل على الأغلبية في البرلمان هو نفسه الحزب الذي ينتمي إليه الرئيس، بحيث تكون إرادة الرئيس هي المسيطرة على الدولة بأسرها، الأمر الذي يؤدي إلى تطبيق مبدأ الفصل الحزبي بين السلطات من خلال تركيز السلطة بيد رئيس الدولة. وعلى العكس من ذلك؛ فإنَّ انتماء الرئيس إلى حزب، وانتماء الأغلبية البرلمانية إلى حزب آخر، فإنَّ ذلك من شأنه أن يحافظ على تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات⁽¹³⁰⁾، وتعطيل مبدأ الفصل الحزبي بينها.

وتجدر الإشارة أخيراً إلى أنَّ المنتبـع لجلسات الكونغرس الأمريكي، خصوصاً في العقود الأخيرة، يلاحظ انضباطاً متزايداً للأحزاب السياسية الأمريكية، ويتجلى ذلك بارتفاع نسبة الأعضاء الذين يصوتون لمصلحة أحزابهم، وبشكل متزايد لدرجة تصل إلى حد ارتباط الرئيس بأعضاء الكونغرس عن طريق الانتماء الحزبي المشترك بينهما، وقد بدا الانقسام الحاد في التصويت الحزبي بين أعضاء الكونغرس بشكل واضح في عام 1970م تزامناً مع حدة الاستقطاب الإيديولوجي، حيث نمت وحدة الحزب في الكونغرس بدرجة كبيرة في أواخر السبعينات من القرن العشرين⁽¹³¹⁾، وذلك بتصويت

(130) د. مصطفى أبو زيد فهمي، النظرية العامة للدولة، الطبعة الخامسة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1997م، ص: 240.

(131) قال الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون" تعليقاً على فضيحة "وتر غيت": "لا أعتقد أنني سقطت نتيجة انقلاب أو مؤامرة، بل إنني أسقطت نفسي، أعطيتهم سيفاً فطعنوني به وأداروه بتلذذ، وأظن أنني لو كنت مكانهم لفعلت الشيء نفسه".

انظر في ذلك: د. مروان محمد محروس المدرس، مسؤولية رئيس الدولة في النظام الرئاسي والفقـه الإسلامي، مرجع سابق، ص: 67.

الجمهوريين والديمقراطيين بشكل موحد، لتصل نسبة التصويت استناداً إلى الأسس الحزبية إلى ما يقارب 90%⁽¹³²⁾.

بناءً على ما سبق، فإننا نعتقد أن الانضباط الحزبي الجامد هو حجر الزاوية في بناء مبدأ الفصل الحزبي بين السلطات العامة في الدولة، فمتى كانت كتلة الحزب منضبطة ومتمثلة حول حزبها، كان الرجحان لتطبيق مبدأ الفصل الحزبي بين السلطات العامة في الدولة دون مبدأ الفصل التقليدي بين السلطات.

خاتمة

بناءً على ما سبق، فإننا نستطيع القول إننا توصلنا إلى النتائج والاقتراحات الآتية:

أولاً: النتائج:

- 1- أصبحت الأحزاب السياسية هي حجر الزاوية بالنسبة إلى الأنظمة السياسية المعاصرة، فالسلطة التنفيذية كانت تمارس اختصاصاتها ضمن رقابة السلطة التشريعية عليها، أمّا مع سيطرة الأحزاب؛ فأصبحت السلطان التشريعية والتنفيذية تمارسان اختصاصاتهما في ضوء رقابة الحزب الحاكم والمعارض.
- 2- إنَّ نظام الحزبين يُزيل النزاعات الثانوية، ويُجبر جميع الفئات المعارضة على التعبير عن نفسها في إطار معارضة رئيسة، ويؤدي ذلك إلى أقصى حد من التعارض. أمّا نظام تعدد الأحزاب؛ فإنه يُقلِّل من سعة المعارضات، إذ يُحلُّها إلى أجزاء متعددة، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف المعارضة.
- 3- أدَّت الأحزاب السياسية إلى تبديل مفهوم مبدأ الفصل بين السلطات العامة في الدولة، فبدل أن تقوم السلطة التشريعية بمهمة الرقابة على السلطة التنفيذية، أصبحت أحزاب المعارضة

(132) د. نصر محمد علي الحسيني، النظام الحزبي وأثره في أداء النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص: 155.

هي التي تتولى الرقابة على الحزب الحاكم، حيث لم تعد تقتصر مهمة المعارضة على مجرد المعارضة فحسب، بل أصبحت الأداة التي تستطيع - من خلال حسن الأداء - أن تخلق جواً من الرأي العام في البلاد يلزم الحكومة حدّها.

4- يسهم في تعزيز دور الأحزاب السياسية درجة الانضباط الحزبي التي يتمتع بها الحزب، فإذا كان نواب الحزب يتصفون بدرجة عالية من الانضباط كما هو الحال في المملكة المتحدة وفرنسا، فإنّ الحزب يتمتع بمركز قوي يمكنه من تنفيذ سياسته الاستراتيجية، لأنّ النواب سوف يلتزمون بتأييد الحكومة في سياستها. أمّا إذا كان نواب الحزب يتمتعون بدرجة من الحرية في تبني الآراء والتصويت، فإنّ الاختصاصات لن تندمج بيد الحزب الحاكم بصورة مطلقة، إذ يبقى هنالك استثناءات، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث من الممكن دائماً أن يحدث الصراع بين الكونغرس والرئيس حتى في حالة تمتع حزب الأخير بالأغلبية في كلا مجلسي الكونغرس.

5- يمكننا القول إنّ الأحزاب السياسية في دول المقارنة استطاعت تحقيق اختراق كبير في مبدأ الفصل بين السلطات، بحيث ترتب على النشاط الحزبي في هذه الدول النتائج الآتية:
أ- تقسيم سلطات الدولة إلى سلطة الحكومة وسلطة المعارضة.
ب- تركيز سلطات الدولة في يد الحزب الحاكم.
ج- تحويل النظام الدستوري البرلماني المتطور إلى نظام رئاسي.

6- نستطيع القول اليوم إنّ الأحزاب السياسية في دول المقارنة أصبحت هي عصب الحياة في الدولة، حيث غدت السلطان التشريعية والتنفيذية أداتين طيعتين بيد الأحزاب السياسية. فحيث إنّ البرلمان هو عضو التشريع الأصيل، والحكومة هي عضو التنفيذ الأصيل، أصبحت الأحزاب السياسية هي العضو الأصيل لهاتين المؤسستين.

ثانياً: الاقتراحات:

1. أصبحت الأحزاب السياسية تمارس سلطة الرقابة على الأحزاب الحاكمة وفق المفهوم الحزبي لمبدأ الفصل بين السلطات، ولذلك لا بدّ من تقوية مركز جميع الأحزاب (المعارضة) بحيث تُعدّ ضماناً لمنع جنوح الحزب الحاكم عن مبادئ العدالة والحرية والمساواة للمواطنين.
2. تبني أحزاب المعارضة المرخصة أصولاً أسلوب "حكومة الظل" كأسلوب رقابي على أعمال الحزب الحاكم وحكومته، بحيث تقوم حكومة الظل بتسليط الضوء على أعمال الحكومة، وتقديم الحلول والسياسات البديلة للخيارات الحكومية وسياساتها.
3. ضرورة العمل على خلق روح تقبل الأفكار والقيم الرئيسة للديمقراطية في المجتمع، حتى يكون النظام الديمقراطي فعالاً، ومن هذه الأفكار والقيم: قبول حكم الأغلبية، وحقوق الفرد، وحماية الأقلية، والحلول السلمية للمشكلات الاجتماعية، والتسامح مع المعارضة. كما يجب أن يعتقد المواطنون بأهمية آرائهم من خلال مناقشة مبادراتهم، وتنفيذ الخلاقة منها.
4. يُعدّ نظام التمثيل النسبي نظاماً عادلاً لتمثيل مختلف توجهات الرأي العام في البرلمان، ولكن يترتب عليه تعدد الأحزاب بصورة كبيرة، وبالتالي عدم استقرار مركز الحكومة، ولذلك فإننا نعتقد بإمكانية تحقيق التوازن بين حسنات ومساوئ هذا النظام من خلال تبني نظام المجلسين للسلطة التشريعية، بحيث يتم انتخاب المجلس الثاني - الذي لا يُعطي ثقته للحكومة، ولا يستطيع سحب الثقة منها - من خلال نظام التمثيل النسبي.

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية:

1- الكتب العامة والمتخصصة:

- د. أحمد سرحال، القانون الدستوري والأنظمة السياسية، الطبعة الأولى، دار الحداثة، بيروت، 1980م.
- أ. أحمد عادل، الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1992م.
- د. إسماعيل الغزال، الدساتير والمؤسسات السياسية، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر.
- د. إسماعيل الغزال، القانون الدستوري والنظم السياسية، الطبعة الثالثة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1987م.
- د. حافظ علوان حمادي الدليمي، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2001م.
- د. حسن سيد أحمد إسماعيل، النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977م.
- د. حميد حنون خالد، العلاقة بين الرئيس الأمريكي والكونغرس، جامعة بغداد.
- د. رقية المصدق، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1990م.

- د. سعيد بو الشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، الجزء الثاني، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- د. سعيد بو الشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1994م.
- د. عادل ثابت، النظم السياسية، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2007م.
- د. عبد الحميد متولي، القانون الدستوري والأنظمة السياسية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1993م.
- د. عبد المنعم محفوظ، د. نعمان أحمد الخطيب، مبادئ في النظم السياسية، الطبعة الأولى، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، 1987م.
- د. عصمت سيف الدولة، النظام النيابي ومشكلة الديمقراطية، دار الموقف العربي للنشر والصحافة والتوزيع، القاهرة، 1991م.
- د. علي يوسف الشكري، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004م.
- د. كمال الغالي، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، الطبعة الخامسة، دار العروبة، دمشق، 1977 - 1978م.
- د. محسن خليل، القانون الدستوري والنظم السياسية، 1987م.
- د. محمد رضا بن حماد، المبادئ الأساسية للقانون الدستوري والأنظمة السياسية، مركز النشر الجامعي، تونس، 2006م.

- محمد شفيق صرصار، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المدرسة الوطنية للإدارة، تونس، 2007م.
- د. محمد المجذوب، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان وأهم النظم الدستورية والسياسية في العالم، الطبعة الرابعة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002م.
- محمد علي الحسيني، المصطلحات والتعابير السياسية، الطبعة الأولى، دار المحجة البيضاء، بيروت، 2014م.
- د. محمد محمود العمار العجاردة، الوسيط في القانون الدستوري الأردني: ضمانات استقلال المجالس التشريعية، دار الخليج للصحافة والنشر، عمان، 2017م.
- د. مروان محمد محروس المدرس، مسؤولية رئيس الدولة في النظام الرئاسي والفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الإعلام، عمان، 2002م.
- د. مصطفى أبو زيد فهمي، النظرية العامة للدولة، الطبعة الخامسة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1997م.
- د. مصطفى أبو زيد فهمي، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2006م.
- د. نعمان أحمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة، عمان، 1999م.
- د. نوري طالباني، حول مفهوم النظام الفيدرالي، الطبعة الثانية، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، أربيل، 2005م.

- وسيم حسام الدين الأحمد، الرقابة البرلمانية على أعمال الإدارة في النظام البرلماني والرئاسي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008م.
- وسيم حسام الدين الأحمد، رئيس الدولة في الدول العربية والأجنبية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011م.
- د. يوسف شباط، د. فيصل كلثوم، د. أحمد إسماعيل، د. نجم الأحمد، القانون الدستوري، مطبوعات مركز التعليم المفتوح، دمشق، 2004م.

2- الكتب المعربة:

- ثيودور لوي وينيامين جينسبرغ، الحكومة الأمريكية: الحرية والسلطة، الكتاب الثاني، ترجمة: عبد السميع عمر زين الدين ورباب عبد السميع زين الدين، الطبعة الأولى، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2006م.
- جيرالد م. بومبير، مفاهيم الأحزاب السياسية للديمقراطية الأمريكية: عواطف ومصالح، ترجمة: محمد نجار، دار النسر، عمان، 1999م.
- لاري إلويتز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: جابر سعيد عوض، الطبعة الأولى، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1996م.
- موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة: علي مقلد - عبد المحسن سعد، الطبعة الثالثة، دار النهار، بيروت، 1980م.
- موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة: علي مقلد، عبد المحسن سعد، مطبوعات الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2011م.

- مورييس ديفرجيه، المؤسسات الدستورية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة: د. جورج سعد، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1992م.

3- رسائل الماجستير:

- حسن فهد عيسى، دور الأحزاب ونظم الانتخاب في الاستقرار الحكومي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق - جامعة دمشق، 2016م.
- خالد محمد عدنان المقداد، المسؤولية السياسية للسلطة التنفيذية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق - كلية الحقوق، 2012م.
- لبنى حشمواف، الأحزاب السياسية في ظل الأنظمة الدستورية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014م.

4- رسائل الدكتوراه:

- د. سعود فلاح الحربي، التحقيق البرلماني في الأنظمة السياسية المعاصرة وعلاقته بمبدأ فصل السلطات، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق - كلية الحقوق، 2010م.
- د. مهند رجب العبود، النظرية الليبرالية وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق - كلية الحقوق، 2018م.
- د. نصر محمد علي الحسيني، النظام الحزبي وأثره في أداء النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية - جامعة النهريين، بغداد، 2012م.

ثانياً: باللغة الإنكليزية:

- Colin Turpin and Adam Tomkins, **British Government and the Constitution**, sixth Edition, Cambridge University Press, New York, 2007.
- Shiv Lal, **international Encyclopedia of politics and Laws**, Vol 15, printed at D.K. Fine Art press, New Delhi, 1987.